OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

Distr.
LIMITED

PPD.40(SPEC.)
7 July 1987
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

16437-A

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

اطار لبرمجة المساعدة التقنية

في القطاع الصناعي*

من اعداد

فرع الدراسات الاقليمية والقطرية
شعبة الدراسات والبحوث

PPD.40
PDR Yemen. A Framework for Technical Assistance Programming in the Industrial Sector. UNIDO. 1987. 66 p.

* لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض المادة التي تتضمنها على الاعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها . ولا ينطوي ذكر أسماء الشركات والمنتجات التجارية على اعتماد اليونيدو لها . وقد صدرت هذه الوثيقة دون تنقيح رسمي .

V.88-21466

قائمة المحتويات

	الصفحة
أولا - مقدمة	١
ثانيا - اطار الاقتصاد العام والسياسة الاقتصادية	٢
١- التخطيط الانمائي : النهج والانجازات	٢
٢- الخصائص الأساسية لاقتصاد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ..	٥
(أ) هبة الموارد الطبيعية	٥
(ب) توزيع الناتج المحلي الاجمالي	٧
(ج) توزع العمالة	١٢
(د) وضع ميزان المدفوعات	١٣
ثالثا - أنماط تنمية الصناعة التحويلية : ١٩٨٠ الى ١٩٩٠	٢٠
١- قيمة الانتاج والقيمة المضافة	٢١
٢- التوظيف والانتاجية	٢٣
٣- الحجم والتوزيع الاقليمي	٢٦
رابعا - الامكانات والقيود في فروع محدّدة في الصناعات التحويلية	٢٧
١- تجهيز الأسماك	٢٧
٢- مواد التشييد	٢٩
٣- تجهيز الأغذية	٣١
٤- الأشغال المعدنية	٣٣
٥- المواد الكيميائية	٣٥
٦- المنسوجات	٣٦
٧- مصفاة الزيت	٣٧
خامسا - المسائل المشتركة بين القطاعات في مجال التنمية الصناعية	٤٠
١- الاطار المؤسسي	٤٠
٢- أنماط الملكية	٤١
٣- الانتشار الاقليمي للصناعات	٤٣
٤- استخدام التحويلات المالية التي يبعث بها العمال	٤٤
٥- مرافق دعم الانتاج	٤٥
سادسا - الخلاصة والاستنتاجات	٤٧

المرفقات

الأول - جداول احصائية	٤٩
الثاني - قائمة الأشخاص الذين تم الاجتماع بهم	٦٤

أولا ـ مقدمة

بناء على طلب برنامج الأمم المتحدة الانمائي وحكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، أعدت اليونيدو ورقة العمل المعروضة في هذه الوثيقة لكي تكون بمثابة أساس تحليلي تقوم عليه برمجة المساعدة التقنية الخاصة بالقطاع الصناعي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وليس الغرض الرئيسي منها تقديم توصيات تنفيذية بشأن كل من مشاريع المساعدة التقنية بمفرده ، وانما هو أساسا تقديم معلومات خلفية يمكن من ثم بالاستناد اليها تحديد تلك المشاريع .

يبدأ الفصل الثاني باستعراض لاطار الاقتصاد العام والسياسة الاقتصادية ، بغية وضع المخطط العام الذي تحتاج اليه المساعدة التقنية لتتمكن من العمل .

ويستقصي الفصل الثالث بمزيد من التفصيل قطاع الصناعة التحويلية في البلد بهدف تبيان التغيرات الهيكلية التي حدثت فيه مؤخرا من حيث تكوين الفروع ونمط الملكية والعمالة والانتاجية .

ويمضي الفصل الرابع ، من خلال اتباعه نهجا قطاعيا ، الى تحديد امكانات التنمية ومعوقاتها الرئيسية في أهم فروع الصناعة التحويلية ، بينما يركز الفصل الخامس على قضايا أكثر عمومية في التنمية الصناعية تشترك فيها مختلف الفروع . وعلى هذا الأساس ، تحدد فيه نقاط محورية بالنسبة الى الاحتياجات من المساعدة التقنية .

وقد أوفدت بعثة ميدانية من اليونيدو ، في الفترة بين ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، للقيام بالبحوث الميدانية اللازمة . وكان فريق البعثة مكونا من ويلفريد لويتكنهورست ، موظف التنمية الصناعية في فرع الدراسات الاقليمية والقطرية ، ونجيم كتّاب ، المستشار الاقليمي في شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الايسكوا) واليونيدو . ويود عضوا البعثة الاعراب عن شكرهما خصوصا الى السيد و. برايان وانّوب ، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والى السيد باصابرين سليم ، نائب وزير الصناعة والتجارة والتموين ، وكذلك الى الموظفين العاملين معهم ، على تنظيم وتنسيق برنامج عمل البعثة ، اذ لولا مساندتهم وتعاونهم على نحو متواصل لما أمكن انجاز المهام المرصودة للبعثة في مثل ذلك الوقت القصير ، بالنظر الى ما تتسم به هذه العملية من التعقيد .

ثانيا - اطار الاقتصاد العام والسياسة الاقتصادية

١ - التخطيط الانمائي : النهج والانجازات

تنتمي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى مجموعة أقل البلدان نموا . وعلى الرغم من أن هذه الحقيقة يعتم عليها وجود ناتج قومي اجمالي بالنسبة الى الفرد الواحد يزيد عن ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، استنادا الى سعر الصرف الرسمي ، لا يمكن أن يكون ثمة أي شك في أن الدرجة التي وصل اليها مستوى المعيشة لدى السكان جدّ منخفضة قياسا بالمعايير الدولية . ولا يعدو متوسط العمر المتوقع ٤٧ سنة (١٩٨٤) ، وبذلك يكون أدنى قليلا من متوسطه في بلدان منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى . كما أن آفاق التنمية سواء القصيرة أو المتوسطة الأجل لدى البلد يحد منها على نحو خطير عدد من المعوقات التي يبرز من بينها ضيق قاعدة الموارد وصغر حجم السوق الداخلي وتدني الانتاجية .

وقبل الاستقلال في عام ١٩٦٧ ، كان الاقتصاد يتميز أساسا بالتناقض الحاد بين قطاع كفاف تقليدي كبير الحجم في المناطق الريفية الضئيلة كثافة السكان وقطاع خدمات حديث تعزى نشأته وديمومته الى الأهمية الاقليمية التي يتسم بها ميناء عدن ومصفاتها . ولكن عندما أدى اغلاق قناة السويس الى تقليص دورهما بشدة ، واجه البلد المهمة العسيرة الرامية الى تحويل الاقتصاد الموجه نحو الخدمات الى اقتصاد موجّه نحو الانتاج ، وذلك في ظل حالة مثقلة بالقيود المالية الخطيرة والتي كانت في جزء منها من جراء سحب دعم الميزانية من جانب المملكة المتحدة . وقد أخذ نهج السياسة الاقتصادية الذي أتبع بعد الاستقلال بالتخطيط المركزي والملكية الجماعية لوسائل الانتاج . ومن ثم فان الاستثمار الذي يقوم به القطاع العام كان يفترض فيه أن يكون المحرك الرئيسي للتنمية . ومن ناحية أخرى ، لم يتوقف القطاع الخاص عن القيام باسهامات أساسية في هذا الصدد وكانت حصته في عام ١٩٨٠ لا تزال تبلغ نحو ٤٥ في المائة من الانتاج الاجمالي وأكثر من ربع الانتاج الصناعي .

ومنذ ذلك الحين ، يتصف النهج المتبع في التخطيط في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بقدر ما من المرونة . ينطبق هذا على حد سواء على مستوى التخطيط الجزئي ، حيث تمتلك كل وحدة بمفردها من الوحدات الانتاجية درجة محدودة من الاستقلال الذاتي في قراراتها الانتاجية ، وعلى مستوى التخطيط العام ، حيث تشيع - ضمن اطار خطة خمسية أساسية - التعديلات والمراجعات السنوية لأرقام الخطة . اذ ان التقارير السنوية التي تعدها وزارة التخطيط كثيرا ما تؤدي الى اعادة النظر في الأولويات على مستوى المشاريع ، وفي ذلك تنعكس التغيرات الطارئة على توفر الموارد أو الضغوط الناشئة في الميزانية أو التغيرات الحاصلة في مؤشرات التخطيط القياسية الخارجة عن سيطرة الحكومة .

أما الخطة الانمائية الأولى - والتي كانت في الحقيقة عبارة عن برنامج استثماري أكثر منه عملية تخطيطية بكل معنى الكلمة - فقد غطت فترة الثلاث سنوات من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٤ . ولكن من أصل المبلغ المستهدف وقدره ٤٠ مليون دينار يمني، لم ينفق فعلا أثناء تلك الفترة سوى ما يزيد قليلا عن ثلاثة أرباع المبلغ (٢٥ مليون دينار يمني) . ثم شهدت الفترة الزمنية ١٩٧٤ - ١٩٧٨ الخطة الخمسية الأولى ، التي تلتها ، بعد مضي فترة مؤقتة من سنتين ،[1] الخطة الخمسية الثانية التي استغرقت الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ . وأما الأهداف الانمائية الأساسية في الخطط التي نفذت حتى الآن فلم تكن عرضة لتغيرات كبرى وهي ممثلة على نحو واف في تلك الأهداف الواردة في الخطة الخمسية الثانية . وهذه الأهداف هي :

- تلبية حاجات السكان الأساسية الى الغذاء والمأوى والسلع الاستهلاكية والعمالة والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية ؛
- تنمية القدرة الاقتصادية الانتاجية ، وخصوصا في الصناعة والزراعة ومصائد الأسماك ؛
- تدعيم الهياكل الأساسية المادية ؛
- استكشاف موارد البلد المعدنية واستغلالها ؛
- الرقيّ بمستويات التعليم لدى السكان وبالمهارات التقنية لدى القوى العاملة ؛
- تحسين وضع ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات من المنتجات المحلية ، والاستعاضة عن الواردات ، وحشد مقادير أكبر من التحويلات المالية ؛
- زيادة انتاجية العمل وتشجيع المرأة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ؛
- تشجيع النمو الاقليمي والقطاعي المتوازن والتوزيع المنصف للدخل .

واذا نظرنا الى التوزيع القطاعي للانفاق الانمائي (الجدول ١) ، يتبين بوضوح التركيز الشديد على القطاعات الانتاجية من الاقتصاد . ولكن في حين أن حصة الزراعة وصيد الأسماك خفضت الى نصفها في الخطة الخمسية الثانية (مقارنة بالخطة الخمسية الأولى) ، استمرت زيادة حصة الصناعة لكي تبلغ الاعتماد المخصص لها في الخطة بنسبة ٢٦ في المائة (الحصة الفعلية نسبتها ٢٤ في المائة) ، حيث لم تتجاوزها سوى الخدمات الاجتماعية التي بلغت أكثر قليلا من ربع النفقات الانمائية الفعلية ، بعد أن كانت

---

(١) كان هذا ناجما عن ادراك الحاجة الى ترتيب تزامن الخطط الانمائية في البلدان العربية تبعا لتوصية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

تحظى بحصص أدنى كثيرا في السبعينات . ومن ناحية أخرى ، انخفضت حصتا النقل والاتصالات انخفاضا جوهريا من حيث الأهمية النسبية لتصلا الى ١٨ في المائة ضمن الخطة الخمسية الثانية .

الجدول ١ - التوزيع القطاعي للانفاق الانمائي ، ١٩٧١ - ١٩٨٥

(الحصص بالنسب المئوية)

	الخطة الثلاثية الأولى ١٩٧١ - ١٩٧٤ (الفعلية)	الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٤ - ١٩٧٨ (الفعلية)	الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ (المخططة)(أ)	الخطة الخمسية الثانية (الفعلية)
الزراعة ومصائد الأسماك	٣٠ر٧	٣٥ر١	١٧ر٢	١٧ر٩
الصناعة	١٦ر٧	١٩ر٥	٢٦ر١	٢٤ر٣
- التحويلية	...	(٦ر٥)	(٦ر٠)	...
- الكهرباء	...	(٣ر٨)	(١٣ر٥)	...
- النفط والمعادن	...	(٦ر٢)	(٥ر٥)	...
- الانشائية	...	(٣ر٠)	(١ر١)	...
النقل والاتصالات	٣٧ر٠	٢٦ر٨	١٨ر٠	...
الخدمات الاجتماعية (ب)	١٠ر٠	١٤ر٢	٣٢ر٣	٢٥ر٥
الخدمات الأخرى	٤ر٧	٤ر٤	٦ر٤	٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، والبنك الدولي (١٩٨٤) ، وصندوق النقد الدولي .

(أ) بأسعار عام ١٩٨٠ .

(ب) التعليم والصحة والاسكان والمياه .

وثمة بعض الملاحظات الاضافية فيما يتعلق بالاعتمادات العالية نسبيا المخصصة للصناعة في الخطة الخمسية الثانية . فالارتفاع الحاصل في حصة نفقات القطاع الصناعي بين الخطة الخمسية الأولى والخطة الخمسية الثانية ، عائد كليا الى ارتفاع مخصصات توليد الكهرباء ، والذي كان يتعين تحسينه في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وأما الانتاج الصناعي الحقيقي ، أي قطاع الصناعة التحويلية ، فقد نال أقل من ربع

الاجمالي المخصص للصناعة ، مما يجعل حصته في كل الانفاق الانمائي تهبط الى نسبة منخفضة باستمرار قدرها ٦ في المائة .

وأما الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) ،[١] والتي أقر اتجاهاتها مجلس الوزراء في أواخر عام ١٩٨٥ على أن توضع صيغتها النهائية في أوائل عام ١٩٨٦ ، فلم تدخل حتى الآن في حيز التنفيذ على نحو كامل . اذ ان أعمال اعادة التشييد غير المتوقعة التي استجدت على أثر أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، بالاضافة الى لزوم اعادة تقييم الموارد المالية المتاحة ، قد أدت كلها الى اتخاذ قرار باعتماد خطة استثمارية مدتها سنة واحدة لعام ١٩٨٦ فحسب ، وفي الوقت نفسه تتم مراجعة خطط الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ في نطاق الوزارات المعنية . وبصفة خاصة ، يتوقع الآن الغاء كل تلك المشاريع التي تلبي الاشتراطات الثلاثية في أن تكون : '١' جديدة كليا ؛ و'٢' ممولة محليا ؛ و '٣' متضمنة مكونات كبيرة من النقد الأجنبي .

والموضوع الرئيسي للخطة الخمسية الثالثة التي تتوقع تحقيق استثمار اجمالي قدره ٥٦٠ مليون دينار يمني ، هو التركيز القوي على تعزيز الانجازات الماضية أكثر منه على المجازفة بالقيام بمشاريع جديدة كليا يكون من شأنها - بالنظر الى اعتماد البلد الشديد على التمويل الأجنبي - أن تنطوي على خطورة زيادة عبء الديون الثقيل أصلا . وبناء عليه ، يوجه التركيز الكبير الى استكمال المشاريع الجارية وكذلك الى احتياجات اعادة التأهيل واعادة التشييد ، أي الى تحسين استغلال القدرات الموجودة حاليا .

كما ان توزيع الانفاق الانمائي بحسب القطاعات على النحو المتوخى في الخطة الخمسية الثالثة يمثل الدور الرئيسي الدائم الذي يسند الى قطاعات البلد الانتاجية : فالزراعة ومصائد الأسماك والصناعة تتلقى كلها معا ٥٨ في المائة من اجمالي المخصصات ، وقد خصص ٢٤ في المائة للخدمات الاجتماعية ، وكذلك ١٨ في المائة للنقل والاتصالات . ومع أن الحصة الدقيقة الخاصة بالقطاع الصناعي غير محددة حتى الآن ، فمن المتوقع أن ينال الحصة الأكبر بين جميع القطاعات ، حيث الحكومة ترى فيه القطاع الذي يحمل مفتاح التعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية .

٢ - الخصائص الأساسية لاقتصاد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

(أ) هبة الموارد الطبيعية

لا يتوفر في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الا القليل القليل من الموارد الطبيعية ، مما يحد على نحو فعلي من امكان قيام نمط من التصنيع على أساس الموارد

---

(١) أخذت المعلومات المتعلقة بالخطة الخمسية الثالثة ، في جزء منها ، عن البرنامج القطري الرابع لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

المحلية . فالأرض التي تعتبر صالحة للزراعة ، من حيث الامكان ، تقدر مساحتها بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ هكتار (أقل من ١ في المائة من المساحة الاجمالية) ، ولا يستخدم منها حاليا سوى الثلث تقريبا في الانتاج الزراعي . والعائق الأهم الوحيد الذي يحول دون استخدام هذه الامكانية استخداما أكمل هو نقص توافر المياه ، وبالتالي فان معظم الزراعة يعتمد اعتمادا مباشرا على نظم الري التقليدية القائمة على الفيضان . وكانت الحكومة ، في الخطة الخمسية الثانية ، قد خصصت مقدار الثلثين تقريبا من اجمالي الاستثمار في الزراعة للمياه وخطط الري . وقد أحرز نجاح محدود في الانتاج الزراعي الذي ازداد بنسبة ٢ر٤ في المائة سنويا بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ . ومع ذلك فان هدف السياسة العامة الذي اعتمدته السلطات والمتمثل بتحقيق تخفيض كبير في اعتماد البلد على الواردات الغذائية وفي آخر الأمر بتحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج بعض الموارد الغذائية ، لا يزال بعيدا عن التحقيق . وبين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، استمرت نسبة الواردات من الأغذية والمشروبات ٣٠ في المائة تقريبا من اجمالي الواردات ، مع كون الحبوب ومنتجاتها وحدها مسؤولة عن أكثر من ١٠ في المائة من تلك الواردات (اذ يستورد نحو ٨٥ في المائة من الاحتياجات المنزلية من القمح) .

وكما يمكن أن يتبين من الجدول ٢ ، فان أكبر قدر من التقدم قد أحرز في انتاج الخضار ، حيث ازداد الناتج بنسبة ٣٥ في المائة والمساحة الأكرية بنسبة ٤٠ في المائة في النصف الأول من الثمانينات مما أدى الى شبه اكتفاء ذاتي . وتشمل المحاصيل الرئيسية الأخرى العلف والذرة الخشنة والفواكه والتمور والقطن ، في حين أن المنتجات مثل الأرز والسكر والشاي ، والتي أصبحت سلعا غذائية رئيسية ، لا يمكن أن تزرع محليا .

أما المورد الطبيعي الوحيد في البلد الذي يتوفر بكميات كبيرة فهو ثروته الهائلة من الأسماك . وكما سيبين أدناه ، فان قطاع مصائد الأسماك كان يتسم دائما بأهمية حيوية في اقتصاد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من حيث تلبية الاحتياجات الغذائية المحلية ، وتوفير فرص العمالة المنتجة ، ودرّ مكاسب بارزة الشأن من التصدير . ولا تزال هذه الملاحظة صحيحة على الرغم من أن كمية الصيد السنوية من الأسماك انخفضت انخفاضا قويا في أواخر السبعينات (من جراء الافراط الخطير في صيد الأسماك) من مستوى ذروة بلغ ٠٠٠ ١٦٠ طن الى نحو ٠٠٠ ٥٠ طن ، ثم استعادت نشاطها في أوائل الثمانينات لتبلغ مستوى يتراوح بين ٠٠٠ ٧٠ و ٠٠٠ ٨٥ طن (أنظر الجدول ٣) . وبين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، تضاءلت أهمية كمية المصيد من أسماك المياه السطحية ، في حين أن كمية المصيد من أسماك المياه العميقة تضاعفت تقريبا من حيث الحجم والقيمة معا . وعلاوة على ذلك ، فقد أمكن تحقيق زيادة طفيفة في كمية الصيد العالية القيمة من جراد البحر والقريدس اللذين يوجهان نحو التصدير كليا ويصيبان أسعارا مرتفعة في الأسواق الدولية . وفي تقدير اسقاطي متوسط الأجل خاص بالفترة الباقية من الثمانينات ، تتوقع وزارة الثروة السمكية تحقيق زيادة مطردة في الكمية الاجمالية من المصيد السمكي ، من ٢ر٨٦ ألف طن في عام ١٩٨٦ الى ٨ر٩٥ ألف طن في عام ١٩٩٠ .

وأما توافر المعادن فهو أيضا محدود جدا . فمن الناحية التاريخية ، كان الملح والجص والحجر الجيري تعتبر عادة المواد المعدنية الوحيدة التي تستخرج في البلد . ولكن منذ فترة أحدث عهدا ، تم اكتشاف مخزونات من السيليكا والرخام . وكذلك يعتقد بوجود الذهب والنحاس والرصاص ، غير أن الكميات المتوفرة منها ما زالت غير محددة بعد . وقد خصّت الحكومة الاستقصاءات الجيولوجية وعمليات وضع الخرائط بأولوية عالية ، ويجري حاليا القيام بها بنشاط ، وذلك على نحو جزئي بالتعاون مع جمهورية اليمن العربية . وبالنظر الى امكانات مخزونات الطفل والحجر الجيري كمدخلات لازمة لصناعة مواد البناء ، تجدر الاشارة اليها بصفة خاصة .

كما اكتشفت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات مخزونات من النفط . بيد أنها لم تحقق حتى الآن التوقعات الأولية بأن البلد قد يصبح عاجلا من البلدان المصدرة للنفط .

(ب) توزع الناتج المحلي الاجمالي

يرد في الجدول ٤ التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي . ومن هذا الجدول يمكن أن يرى أنه في عام ١٩٨٤ كانت حصة الزراعة ومصائد الأسماك في الناتج المحلي الاجمالي ٢ر١٢ في المائة (٤ في المائة تقريبا لمصائد الأسماك وحدها) ؛ وظلت حصة الصناعة بنسبة ٥ر٩ في المائة ، في حين أن حصة قطاع البناء والتعمير بلغت ٧ر١٥ في المائة . وأما الحصص الكبيرة الأخرى فقد حظيت بها التجارة ، والفنادق والمطاعم (٤ر١٦ في المائة) ، والنقل والتخزين والاتصالات (١ر١٢ في المائة) ؛ واستحوذ على أكبر الحصص الى حد بعيد قطاع الخدمات الحكومي (٨ر٢٨ في المائة) . وفي حين أن هيكل الناتج المحلي الاجمالي لم يكن عرضة لتغييرات كبرى في فترة الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٤ (باستثناء انخفاض ملحوظ في حصة القطاع الصناعي التي هبطت دون ١٠ في المائة) ، ثمة اتجاهان ظهرا بوضوح على المدى الأطول خلال الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٤ : اذ أن حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي انخفضت الى النصف تقريبا أي من ٧ر٢١ الى ٢ر١٢ في المائة ، بينما ظهر من الناحية الأخرى أن قطاع البناء والتعمير قفز قفزة دينامية بصفة خاصة في تطوره صعودا بزيادة حصته ثلاثة أضعاف تقريبا من ٧ر٥ الى ٧ر١٥ في المائة .

الجدول ٢ - ناتج المحاصيل الزراعية الرئيسية
ومساحتها وغلتها ، ١٩٨٠ - ١٩٨٥

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥ (أ)
القطن						
الانتاج (ب)	٤ر٦	٥ر٢	٣ر٩	٢ر٩	٢ر٢	١ر٣
المساحة (ج)	١٥ر٥	١٦ر٦	١٣ر١	١١ر١	٧ر٥	٦ر٨
الغلة	٠ر٣٠	٠ر٣١	٠ر٣٠	٠ر٢٦	٠ر٢٩	٠ر١٨
السمسم						
الانتاج	١ر٥	١ر٨	١ر٤	١ر٧	١ر٦	١ر٩
المساحة	٩ر٢	٩ر٨	١٠ر١	١٣ر١	٧ر٤	٨ر٩
الغلة	٠ر١٦	٠ر١٨	٠ر١٤	٠ر١٣	٠ر٢٢	٠ر٢١
القمح						
الانتاج	٧ر٨	٧ر٥	٧ر٣	٧ر٩	١١ر١	١٠ر٠
المساحة	١٣ر٠	١٣ر٠	١١ر٧	١٣ر١	١٣ر٦	١٦ر٣
الغلة	٠ر٦٠	٠ر٥٨	٠ر٦٢	٠ر٦٠	٠ر٨٢	٠ر٦١
الذرة الخشنة						
الانتاج	١٩ر٩	٢٧ر٥	٢١ر٨	١٨ر٤	١٩ر٩	١٧ر٩
المساحة	٥٦ر٨	٨٢ر٠	٥٩ر٦	٥٦ر٢	٦٠ر٠	٦٦ر٠
الغلة	٠ر٣٥	٠ر٣٤	٠ر٣٦	٠ر٣٢	٠ر٣٣	٠ر٢٧
العلف						
الانتاج	١٢٤ر٧	٢٧٣ر٩	١٣٩ر٧	٢١٥ر٩	٢١٤ر٢	٢٠٢ر٨
المساحة	٢٧ر٧	٤٥ر٨	٢٦ر٢	٤١ر٦	٣١ر٤	٣١ر٣
الغلة	٤ر٨٦	٥ر٩٨	٥ر٣٣	٥ر١٩	٦ر٨٢	٦ر٤٨
الخضار						
الانتاج	٣٣ر٨	٣٦ر٨	٣٢ر١	٤٦ر١	٥٠ر١	٤٥ر٧١
المساحة	٨ر٩	٩ر٢	٩ر٨	١١ر٠	١٢ر٢	١٢ر٥
الغلة	٣ر٨٠	٤ر٠٠	٣ر٢٨	٤ر١٩	٤ر١١	٣ر٦٦
البطيخ						
الانتاج	٨ر٦	١٦ر٤	١٠ر٠	١١ر٥	٧ر٥	٩ر٧
المساحة	٢ر٦	٤ر٦	٤ر٥	٤ر٩	٣ر٠	٣ر٦
الغلة	٣ر٣١	٣ر٥٧	٢ر٢٢	٢ر٣٥	٢ر٥٠	٢ر٦٩
الفواكه						
الانتاج	١٤ر٩	١٠ر٩	٩ر٧	١١ر٠	١١ر٤	١١ر٧
المساحة	٢ر٩	٢ر٠	٢ر٢	٢ر٦	٢ر٧	٢ر٨
الغلة	٤ر١٥	٥ر٤٥	٤ر٤١	٤ر٢٣	٤ر٢٢	٤ر١٨
التمور						
الانتاج	٧ر٩	١٠ر٣	١١ر١	١٨ر٥	١٧ر٣	١٧ر٢
المساحة	١١ر٦	١٤ر٠	١٤ر١	١١ر٩	١٣ر٦	١٤ر١
الغلة	٠ر٦٨	٠ر٧٤	٠ر٧٩	١ر٥٥	١ر٢٧	١ر٢٢

المصدر : المؤسسة الاحصائية المركزية ، الحولية الاحصائية (بيانات عام ١٩٨٥ التي قدمت الى البعثة) .

(أ) تقديري .

(ب) بآلاف الأطنان .

(ج) بآلاف الأكر .

الجدول ٣ ـ كمية المصيد من الأسماك وقيمتها ،
بحسب الأصناف (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)

المصيد من الأسماك	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
أسماك المياه السطحية					
ـ القيمة (أ)	٥ ١٨٠ر٣	٤ ٩٧٨ر٩	٤ ٤٧٥ر٧	٤ ٤٧٤ر٣	٤ ٦٤٣ر٧
ـ الكمية (ب)	٥١ر٨	٥٥ر٥	٣٦ر٩	٣٦ر٢	٣٨ر٢
أسماك المياه العميقة					
ـ القيمة	١ ٧٧٢ر٨	١ ٨٣٧ر٤	٢ ٤٦٨ر٥	٢ ٩٨٧ر٧	٣ ٤٤٦ر٨
ـ الكمية	٢٠ر٣	٢٠ر٢	٢٩ر٢	٣٤ر٩	٤١ر٠
سمك الحبّار					
ـ القيمة	٩ ٢٧٢ر٨	٢ ٧٤٩ر٤	٢ ٧٣٦ر٨	١ ٥٦٨ر٥	٣ ٦٩٧ر٩
ـ الكمية	٩ر٦	٢ر٩	٢ر٨	١ر٦	٣ر٨
جراد البحر والقريدس					
ـ القيمة	٩٠٠ر٩	١ ٠٣١ر٩	٧٦٦ر٣	١ ٣٢٢ر٣	١ ١١٥ر٠
ـ الكمية	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٨	١ر٤	١ر١
أصناف أخرى					
ـ القيمة	٣٢٠ر١	٧١ر٣	٤ر٩	٥ر٠	٥ر٣
ـ الكمية	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠٢
الاجمالي					
ـ القيمة	١٧ ٤٤٦ر٩	١٠ ٦٦٨ر٨	١٠ ٤٥٢ر٢	١٠ ٣٥٧ر٨	١٢ ٩٠٨ر٧
ـ الكمية	٨٢ر٨	٧٩ر٦	٦٩ر٧	٧٤ر١	٨٤ر١

المصدر : وزارة الثروة السمكية (منشور في : المؤسسة الاحصائية المركزية ، الحولية الاحصائية ١٩٨٤) .

(أ) بآلاف الدينارات اليمنية بالأسعار الثابتة .

(ب) بآلاف الأطنان .

وفي سياق هذه الدراسة يمكن أن يلاحظ أنه ـ وعلى الرغم من أن الصناعة قد حظّت بأولوية عليا في الجهود الانمائية ـ لم يزدد القطاع الصناعي من حيث أهميته النسبية في نطاق الاقتصاد ككل . وعلى الأقل من خلال منظور عام ، أي بتجاهل أنماط الانتاج المتغيرة ضمن هذا القطاع ، لا يبدو حتى الآن أنه أدى دورا ديناميا بصفة خاصة باعتباره قوة دافعة للتنمية الاقتصادية .

وعلاوة على ذلك ، وكما يظهر بوضوح في الجدول ٥ ، فان حصة الأسد من الناتج المحلي الاجمالي ظلت من نصيب قطاعي التوزيع والخدمات من الاقتصاد والتي بلغت ٦٣ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٤ . ومن ثم يمكن القول بأن الهدف الدائم لدى الحكومات المتتالية ، ألا وهو تحويل اقتصاد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من نمط موجه نحو الخدمات الى نمط موجه نحو الانتاج ، لم يلق النجاح حتى الآن . وأما الحصة المشتركة لدى جميع القطاعات المنتجة للسلع الأساسية (الزراعة ومصائد الأسماك والصناعة والتشييد) في الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفضت على الأرجح مؤخرا الى ٣٧ في المائة ، بعد أن كانت مستقرة خلال عقد واحد من السنوات تقريبا . وتعتبر هذه الحصة في الحقيقة من بين أدنى الحصص في البلدان النامية كلها ،[(١)] ويعود ذلك على الأغلب الى قاعدة الانتاج الزراعي الضيقة للغاية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

---

(١) لا تنخفض عن ذلك الا في حالات استثنائية كما في بنما وهونغ كونغ وسنغافورة .

الجدول ٤ - توزيع الناتج المحلي الاجمالي بحسب القطاعات الاقتصادية ، ١٩٧٣ و ١٩٨٠ - ١٩٨٤

(بملايين الدينارات اليمنية بالأسعار الجارية)

القطاع	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الزراعة ومصائد الأسماك	١٦ر٤	٢٨ر١	٣٣ر٤	٣١ر٥	٣٤ر٠	٣٤ر٤
الصناعة (أ)	٨ر٩	٢٤ر٢	٢٢ر٧	٢٣ر٦	٢٦ر٧	٢٧ر٠
التشييد	٤ر٣	٢٨ر٢	٣٦ر٣	٤٣ر٤	٤٥ر٨	٤٤ر٥
التجارة والفنادق والمطاعم	١٥ر١	٣٤ر٨	٣٨ر٩	٤٣ر٥	٤٥ر٦	٤٦ر٥
النقل والتخزين والاتصالات	٦ر٠	٢٤ر٠	٢٩ر٠	٢٩ر٦	٣٢ر٥	٣٤ر٢
التمويل والتأمين والأعمال العقارية	٣ر١	٩ر٢	١٠ر٠	١١ر٠	١٣ر٠	١٢ر٠
الأعمال التجارية والخدمات الشخصية	٢ر٦	١ر٨	٢ر٠	٢ر٢	٢ر٥	٢ر٧
الخدمات الحكومية	٢١ر٠	٥٣ر٣	٦٢ر٠	٦٥ر٠	٨٠ر٠	٨١ر٥
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	٧٥ر٦	٢٠٢ر٦	٢٣٤ر٣	٢٤٩ر٨	٢٨٠ر١	٢٨٢ر٨
صافي الضرائب غير المباشرة	٨ر٥	٣٦ر٨	٥٠ر١	٥٪ر١	٦٤ر٩	٦٣ر١
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق	٨٤ر١	٢٣٩ر٤	٢٨٤ر٤	٣٠٧ر٩	٣٤٥ر٠	٣٤٥ر٩

المصدر : المؤسسة الاحصائية المركزية .

(أ) الصناعة التحويلية على الأكثر ، ويشمل أيضا التعدين ومقالع الأحجار والكهرباء والمياه .

الجدول ٥ - حصة قطاعات السلع الأساسية في الناتج المحلي الاجمالي ، ١٩٧٣ و ١٩٨٠ - ١٩٨٤

(بالنسب المئوية)

	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
قطاعات السلع الأساسية (أ)	٣٩ر٢	٣٩ر٧	٣٩ر٤	٣٩ر٤	٣٨ر٠	٣٧ر٤
قطاعا التوزيع والخدمات (ب)	٦٠ر٨	٦٠ر٣	٦٠ر٦	٦٠ر٦	٦٢ر٠	٦٢ر٦
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : البيانات المقدمة في الجدول ٤ .

(أ) الزراعة ومصائد الأسماك والصناعة والتشييد .

(ب) جميع القطاعات الباقية ، كما في الجدول ٤ .

(ج) توزع العمالة

يكشف توزع العمالة فيما بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية عن نمط يختلف اختلافا بيّنا عن نمط توزع الحصص القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي . وبينما ، في الحالة الأخيرة ، لا تبلغ حصة القطاعات المنتجة للسلع الرئيسية سوى الثلث تقريبا ، فان هذه القطاعات تولد في الوقت نفسه زهاء ثلثي اجمالي العمالة تقريبا (الجدول ٦). وعلى التحديد ، استوعبت الزراعة وحدها ٤٠ر٦ في المائة من القوى العاملة المحلية في عام ١٩٨٥ (٤٤ر٤ في المائة في عام ١٩٨٠) ، ومصائد الأسماك ٠ر٢ في المائة (١ر٢ في المائة في عام ١٩٨٠) ، والصناعة ١١ر٠ في المائة (١٠ر٣ في المائة في عام ١٩٨٠) ، والتشييد ٩ر٢ في المائة (٦ر٨ في المائة في عام ١٩٨٠) ، أما الحصة المشتركة لجميع قطاعات الخدمات فكانت ٣٧ر٢ في المائة (٣٦ر٢ في المائة في عام ١٩٨٠) .

الجدول ٦ - توزع العمالة بحسب القطاعات الاقتصادية ، ١٩٨٠-١٩٨٥

(بالآلاف)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥(أ)
الزراعة	١٩٥	١٩٦	١٩٦	١٩٨	٢٠٠	٢٠٣
مصائد الأسماك	٩	٩	٩	٩	١٠	١٠
الصناعة	٤٥	٤٨	٤٩	٥٢	٥٤	٥٥
التشييد	٣٠	٣٦	٤٠	٤١	٤٤	٤٦
النقل	٢٧	٢٩	٢٩	٣١	٣٢	٣٣
التجارة والتموين	٣٩	٤٢	٤٤	٤٥	٤٦	٤٨
الخدمات الأخرى	٩٣	٩٦	٩٩	١٠١	١٠٣	١٠٥
الاجمالي	٤٣٩	٤٥٥	٤٦٧	٤٧٧	٤٨٨	٥٠٠

المصدر ١٩٨٠ - ١٩٨٤ : المؤسسة الاحصائية المركزية ، الحولية الاحصائية ١٩٨٤ . ١٩٨٥ : وزارة التخطيط .

(أ) تقديري .

وعند اقامة الصلة بين هذه الأرقام وما يقابلها من الحصص في الناتج المحلي الاجمالي ، يتبين أنها تدل ضمنا على أن انتاجية العمل في القطاع الزراعي منخفضة للغاية ، وفي القطاع الصناعي تكاد تعادل المتوسط على الصعيد الوطني ، في حين أن قطاع مصائد الأسماك وقطاع البناء والتعمير يتميزان بمستويات انتاجية فوق المتوسط بدرجة بارزة . واذا ما ترجمت بيانات الجدول ٥ الى معدلات النمو السنوية المتوسطة ، لأظهرت أن العمالة الصناعية ازدادت بنسبة ٤ر١ في المائة في السنة (١٩٨٠ - ١٩٨٥) ، وهو أداء كان بدرجة ملحوظة فوق المتوسط على الصعيد الوطني البالغة نسبته ٦ر٢ في المائة والذي لم تتجاوزه غير زيادة العمالة السنوية في قطاع البناء والتعمير والبالغة ٩ر٨ في المائة .

وأما بالنسبة الى العمالة بحسب الملكية ، فان التقديرات الخاصة بأوائل الثمانينات تشير الى دور هام أداه القطاع الخاص ، اذ استخدم ما يقارب ٦٠ في المائة من القوى العاملة . ومن حيث أن القطاع المختلط بلغت حصته ١ في المائة فقط ، فإن الـ ٤٠ في المائة الباقية تقع في نطاق القطاعين العام والتعاوني من الاقتصاد .

ونتيجة للاندفاعة الانمائية المتصلة بالنفط في البلدان العربية المجاورة ، فقد هاجر جزء كبير جدا من العمال اليمنيين منذ أوائل السبعينات في سبيل الحصول على أعمال أعلى أجرا في الخارج . ويقدر اجمالي عدد العمال المهاجرين ٠٠٠ ١٠٠ عامل تقريبا (ثلاثة أرباع هذا العدد ممن ذهب الى المملكة العربية السعودية . والكويت والامارات العربية المتحدة فحسب) ، مما يبلغ خمس القوى العاملة المحلية . وقد اتسمت التحويلات المالية الناجمة عن ذلك بأهمية خطيرة بالنسبة لوضع ميزان المدفوعات في البلد (انظر أدناه) . وفي الوقت نفسه ، أدى كون أغلبية العمال المهاجرين من العمال شبه المهرة من الذكور الشباب ، الى حدوث نقص في عدد العمال في فئات معينة من المهارة ، وخصوصا في قطاع التشييد . وثمة اثنان من التطورات ذات الصلة التي حدثت منذ عهد قريب وهما ظهور حركة الهجرة العائدة الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية واستخدام العمال المغتربين في البلد ، على الأغلب في قطاع التشييد . غير أن الأرقام التفصيلية غير موجودة بالنسبة لأي من هذين الاتجاهين .

(د) وضع ميزان المدفوعات

كان وضع ميزان المدفوعات في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية يتميز دائما بمساهمة شبه هامشية من الصادرات في اجمالي العائدات من النقد الأجنبي وبدوام العجز التجاري الشديد للغاية . ومما نشأ عن عمليات التحويل الخاصة الكبيرة (والتي كانت حتى عهد قريب جدا تنمو باطراد) ، والتي تكاد تكون حصرا على شكل تحويلات مالية من العمال ، أن العجز في الحساب الجاري بلغ مستوى أدنى بكثير من حيث الضخامة . ولكن مع الانحدار الحاد في منح المعونة الخارجية الذي حدث بدءا من عام ١٩٨٣ واستمر ما بعده ، اتسع نطاق العجز في الحساب الجاري فوصل الى مستوى ذروة قدره ٩٥ مليون دينار يمني في عام ١٩٨٤ . ومن حيث أن الاتجاه الهابط نفسه ينطبق أيضا على القروض

الأجنبية التي انخفضت بدرجة كبيرة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، فقد ازداد مؤخرا تمويل العجز في الحساب الجاري من خلال الاعتماد على احتياطيات البلد من النقد الأجنبي . ومن المقدر أن يستمر هذا الوضع أيضا في عام ١٩٨٦ تبعا للنتيجة المشتركة الناجمة عن تحسن الميزان التجاري من ناحية ، وعن المزيد من الانحدار في صافي دخل الخدمات والتحويلات الخاصة من ناحية أخرى .

والمؤشرات التالية تلقي بعض الضوء على هيكل القطاع الخارجي في البلد وعلى الأهمية النسبية في بعض مكونات ميزان المدفوعات فيما يتعلق بالاقتصاد الشامل :

- بلغت النسبة بين التصدير والاستيراد ٢ر١١ في عام ١٩٨٠ ، وأكثر من ضعفها في النصف الأول من الثمانينات ، ووصلت الى ٥ر١٩ في عام ١٩٨٥ (وبلغ مستوى ذروة قدره ٧ر٢٦ في عام ١٩٨٤) .

- بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ انحدرت حصة الصادرات في الناتج المطي الاجمالي (بأسعار السوق) من ٦ر٨ الى ١ر٣ في المائة ، وانخفضت حصة الواردات المقابلة لها من ٧ر٩٦ الى ٣ر٨٢ في المائة . وتبعا لذلك ، فقد انخفض العجز التجاري كنسبة مئوية من الناتج المطي الاجمالي بعض الانخفاض ولكنه بلغ مع ذلك -٣ر٧٩ في المائة ، أي ما يقارب أربعة أخماس مجموع الناتج المطي .

- اتسع نطاق ميزان الحساب الجاري لا من حيث القيمة المطلقة فحسب بل القيمة النسبية أيضا فبلغ أكثر من ربع (-٥ر٢٧ في المائة) الناتج المطي الاجمالي في عام ١٩٨٤ .

الجدول ٧ - ميزان المدفوعات ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦

(بملايين الدنانير اليمنية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥(أ)	١٩٨٦(ب)
الصادرات (تسليم فوب)	٢٠ر١	١٦ر٨	١٣ر١	١٣ر٩	١٠ر٦	١٢ر٥	١٦ر١
- الصادرات المحلية	(١٣ر٣)	(٩ر٨)	(٧ر١)	(٨ر٧)	(٨ر٣)	(١٠ر٤)	
- السلع المعادة للتصدير	(٧ر٣)	(٧ر٠)	(٦ر٠)	(٥ر١)	(٢ر٣)	(٢ر١)	
الواردات(ج) (تسليم سيف)	- ٢٣ر١	- ٢٤ر٨	- ٢٦ر١	- ٢٦ر٥	- ٢٨ر٤	- ٢٤٢ر٠	- ٢٠٦ر٩
- النفط	(- ٥ر١)	(- ٥ر٤)	(- ٥ر٣)	(- ٥٧ر٠)	(- ٢٨ر٥)	(- ٣٦ر١)	
- غيره	(- ١٧٩ر٥)	(- ١٩٤ر١)	(- ٢١٤ر١)	(- ٢٠٨ر٣)	(- ٢٥٦ر٣)	(- ٢٠٥ر٤)	
الميزان التجاري	- ٢١ر٠	- ٢٣٢ر٠	- ٢٥٥ر٠	- ٢٥١ر٣	- ٢٧٤ر٣	- ٢٢٩ر٥	- ١٩ر٠
الخدمات (الصافية)	١٧ر١	١٧ر٦	١٩ر١	٤ر٥	٣ر٣	- ٢ر٥	- ٩ر٥
التحويلات البحتة (الصافية)	١٢٨ر٩	١٧٣ر٠	١٩٢ر٣	١٦٦ر٧	١٧٥ر٠	١٥٠ر٠	١٣٣ر٧
- التحويلات الخاصة	(١١١ر٩)	(١٣١ر٩)	(١٤٨ر٠)	(١٥٢ر١)	(١٦٦ر٣)	(١٤٠ر٣)	(١٢٤ر٠)
- المنح الرسمية	(٢٧ر٠)	(٤١ر١)	(٤٣ر٣)	(١٤ر٦)	(٩ر٦)	(١٠ر٣)	(٩ر١)
رصيد الحساب الجاري	- ٥٤ر٨	- ٤١ر٤	- ٤٧ر٩	- ٨٠ر٢	- ٩٥ر١	- ٨١ر٤	- ٦٦ر٥
القروض الحكومية (الصافية)	٢٩ر١	٦٠ر٦	٦٠ر٥	٦٧ر٠	٤٨ر٠	٣٧ر٧	٣٦ر٤
رؤوس الأموال الأخرى	١١ر٥	-	- ٢ر٠	٢٣ر٨	- ١ر٠	- ١٢ر٣	- ٠ر٤
الأخطاء والاغفالات الأخرى	٣٢ر٥	- ٥ر٥	- ٧ر٣	- ٦ر٦	٢٣ر٥	١٥ر٧	-
الرصيد الاجمالي	١٨ر٨	١٤ر١	٣ر٤	٤ر٠	- ٢٤ر٦	- ٤٠ر٣	- ٣٠ر٥

المصدر : ١٩٨٠ - ١٩٨٤ : المنظمة الاحصائية المركزية ، المجموعة الاحصائية ، ١٩٨٤ .

١٩٨٥ : مصرف اليمن .

١٩٨٦ : صندوق النقد الدولي .

(أ) أرقام تقديرية .

(ب) توقعات .

(ج) باستثناء واردات معفاة عدن التي يعاد تصديرها .

ولو ألقينا نظرة أقرب على تركيبة السلع الأساسية بين الصادرات (الجدول ٨)، لظهر لنا أن للمواد الغذائية دورا جلي الهيمنة ، فهي تمثل ٦٠ر٢ في المائة من مجموع صادرات عام ١٩٨٥ (٥٢ر٦ في المائة في عام ١٩٨٠) . أما في الصادرات الغذائية فللأسماك والمنتجات السمكية أهمية فائقة ، اذ أن حصتها تمثل ٤٣ر٩ في المائة من مجموع صادرات عام ١٩٨٠ . وبعد حصول الهبوط الحاد في عام ١٩٨٣ الى ٢٠ر٧ في المائة فقط (وقد نجم ، الى حدّ بعيد ، عن الدورات البيولوجية لدى بعض الأنواع الصالحة للتصدير) ، لم تلبث الحصة ، التي جرت العادة على أن تكون كبيرة ، أن استعيدت . وبلغت ذروة جديدة : ٤٤ر٥ في المائة من مجموع صادرات عام ١٩٨٥ . وفقدت المواد الأولية (باستثناء الوقود) قدرا ضخما من الأهمية التي كانت لها باعتبارها مواد تصدير (اذ هبطت الى ١٤ في المائة في عام ١٩٨٥) ، وكان أهم أسباب ذلك هو الهبوط الحاد في صادرات الأنسجة القطنية نتيجة لانخفاض الناتج . وأصبح التبغ سلعة أخرى من السلع الهامة من حيث كسبها للعملات الأجنبية ، وساهم في عام ١٩٨٥ بأكثر بقليل من ١٠ في المائة من مجموع الصادرات .

وطوال الفترة المنظور فيها هنا ، بقيت المنتجات المصنعة (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٥ - ٨) غير ذات شأن . وفوق ذلك ، لوحظ في أوائل الثمانينات الاتجاه الى الهبوط (اذ كانت حصتها في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ تتراوح بين ٢ و ٤ في المائة) تلاه أداء ممتاز في عام ١٩٨٥ ، اذ سجلت نسبة ٨ في المائة تقريبا من مجموع الصادرات . ولأن أكثر من نصف المنتجات المصنعة كلها كان ، في ذلك العام بالذات ، يتشكل من الزيوت العطرية والأحذية فقط (وقد حققت في كلا المادتين معدلات نمو رفيعة جدا) ، يبدو أن من السابق لأوانه اطلاق أي أحكام على امكان استمرار هذا المستوى العالي نسبيا .

وعلى جهة الواردات ، تتسم مساهمة الأغذية والمشروبات والتبغ ، بأنها ، مرة أخرى ، عالية جدا (٣٠ر٢ في المائة في عام ١٩٨٠ ؛ ٦ر٣٠ في المائة في عام ١٩٨٥)، لكنها أقل بروزا منها في حالة الصادرات (الجدول ٩) . وقد طرأ هبوط قوي على المنتجات النفطية في حصتها النسبية ، فانخفضت ، في عام ١٩٨٥ ، الى ٢ر١٥ في المائة فقط من مجموع الواردات . ومن جهة أخرى ، تتزايد أهمية الواردات المصنعة ، فهي ، بعد زيادة تبلغ نحو ١٠ في المائة خلال خمس سنوات ، مثلت في عام ١٩٨٥ زهاء نصف الواردات كلها (٤٨ في المائة) ، وكانت الآلات ومعدات النقل تمثل وحدها ٢٢ في المائة . ومن حيث الأرقام الاجمالية ، تقلّصت الواردات بحدة في عام ١٩٨٥ (بنسبة ١٥ في المائة) نتيجة للضوابط المشددة التي فرضتها الحكومة على الواردات مجابهة لهبوط احتياطي العملات الأجنبية .

ويظهر في الجدولين ألف - ٦ و ألف - ٧ من المرفق ، التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات . وقد ذهب ، في عام ١٩٨٥ ، نصف مجموع الصادرات تقريبا (٤٤ في المائة) الى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ومنها اليابان التي استوعبت ما يزيد على ثلث المجموع بسبب ارتفاع واراداتها من الأسماك اليمنية . وذهب

ثلث آخر من الصادرات الى البلدان العربية . وهنا يجدر التنويه بالموقع المهيمن الذي تحتله الجمهورية العربية اليمنية بوصفها سوق التصدير الثانية في الضخامة بعد اليابان . وأهم مصادر الواردات التي تصل الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (والارتباط هو ، الى حد بعيد ، بالنفط) وأستراليا والمملكة المتحدة واليابان .

وكما سبق القول ، يتصف دور التحويلات الخاصة (التحويلات التي يجريها العمال) بوصفها المصدر الرئيسي للمداخيل من العملات الأجنبية بأنه دور ذو أهمية حاسمة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . فبعد فترة حققت فيها معدلات غير سنوية متوسطة ذات رقمين ، وصلت التحويلات الخاصة في عام ١٩٨٤ الى ذروتها : ١٦٦ مليونا من الدنانير اليمنية ، فبلغت بذلك نصف الناتج المحلي الاجمالي للبلد (٤٨ في المائة) وانتهت الى مستوى هو أكبر من مجموع صادرات السلع الأساسية بـ ١٦ مرة . لكن هذه التحويلات بدأت تهبط بحدة بعد عام ١٩٨٤ نتيجة لانتهاء ازدهار أعمال التشييد في البلدان العربية المصدرة للنفط . وتشير التقديرات الى حصول انخفاض نسبته ١٦ في المائة في عام ١٩٨٥ ثم هبوط نسبته ١٢ في المائة في عام ١٩٨٦ .

الجدول ٨ - الصادرات والسلع المعادة التصدير ، حسب السلع ،
١٩٨٠ - ١٩٨٥

(بآلاف الدنانير اليمنية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الأغذية والحيوانات الحيّة	٧ ٦٤٥	٤ ٠٧٤	٤ ٤٤٨	٥ ٠٧١	٦ ٠١٩	٦ ٩٨٨
- الأسماك ومنتجاتها	(٦ ٢٨٧)	(٢ ٠٠٤)	(٢ ٤٠٠)	(٢ ١٠٠)	(٤ ١٢١)	(٥ ١٦٧)
- السكر ومنتجاته	(٣٧٩)	(٧٩٣)	(١ ٠٥٧)	(١ ٧٥٠)	(٨٦٨)	(٦٩٤)
- البن والشاي والتوابل	...	...	(٤٣٣)	(٧٣٥)	(٣٧٦)	(٥٦٩)
المشروبات والتبغ	٩٥٨	٨٦٨	٨١٧	٩٦٧	١ ٠٢١	١ ٢٦٥
- التبغ	...	...	(٦٦٣)	(٧٦٢)	(٨٩٠)	(١ ١٩٤)
المواد الأولية غير الصالحة للأكل ، باستثناء الوقود	٤ ٢٢١	١ ٢٤٨	١ ٥٣٥	٢ ٦٧٨	٩٤٥	١ ٦٢٥
- الألياف القطنية	(٣ ٠٦٨)	(٤٤٨)	(٥٨٠)	(١ ٨٠٢)	(١١٤)	(٤٠٤)
- الأسمدة الطبيعية والمواد الخام	(٢٠٦)	(٢٧٥)	(٢٢٤)	(٤١٢)	(٣٥٩)	(٣٩٠)
- المواد الخام ، الحيوانية والنباتية	(٦٢٠)	(٣١٠)	(٥٨٧)	(٢٨٦)	(٣٤٨)	(٥٧٤)
المواد المعدنية والوقود والمزلقات[1]	٨٧٥	٨١٨	١ ٠٩٧	١ ١٦١	١ ١٤٩	٨١٧
- غاز طبيعي	...	...	(١ ٠٩٤)	(١ ١٥٦)	(١ ١٤٨)	(٨١٧)
الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	٤٠	٥٦	٢١	٣	٦٠	١
المستخرات الكيميائية	٠.	٢٧	٧٧	٣٣	٢٠	٥٢٣
- الزيوت والمنتجات العطرية	...	...	(٨)	(٤)	(٢)	(٣٤٨)
السلع المصنعة	٤٢٢	١٥٢	٩٩	٨٤	٥٠	٧٨
- الورق ومنتجاته	...	...	(١٣)	(٩)	(٢٥)	(٣٧)
- المنسوجات والأقمشة النسجية ، الخ	...	...	(٥٢)	(٢٤)	(١٤)	(٢٧)
الآلات ومعدات النقل	٣٣	٢١	١٢	٣١	٣٢	٦١
- المعدات الكهربائية	...	...	(٢)	(٢)	-	(٣٨)
مواد مصنعة مختلفة	٢٢٠	١٧٤	١٢٢	١٠٠	١٨٩	٢٤٩
- أحذية	(٦٧)	(٢٤)	-	-	٥	(١٧٥)
المجموع	١٤ ٥٤٧	٧ ٥٢٨	٨ ٢٢٩	١٠ ١٢٨	٩ ٤٨٥	١١ ٦٠٧

المصدر: المنظمة الاحصائية المركزية .

(أ) باستثناء السلع المعادة التصدير من منطقة عدن .

الجدول ٩ - الواردات ، حسب السلع ، ١٩٨٠ - ١٩٨٥

(بآلاف الدنانير اليمنية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الأغذية والحيوانات الحيّة	٦٦ ١١٧	٦٦ ٢٨٦	٦٢ ٩٨٦	٦٠ ٤٠٠	٧٧ ٦٧٦	٧٠ ٨١٩
- الحبوب ومنتجاتها	(٢٧ ٧٥٧)	(٢٤ ٠٦٥)	(١٨ ٣١٦)	(٢٠ ٢٤٨)	(٢٩ ١٦٣)	(٣١ ٢٦٠)
- المنتجات الحليبية والبيض	(٨ ٧١٣)	(١٤ ٤٣٢)	(١٤ ٤٦٤)	(١٢ ٥٤٤)	(١٠ ٩٧٩)	(١١ ٦٠٦)
- الخضار والفواكه	(٨ ٠٨٨)	(٨ ٧٩١)	(٨ ٧٩٢)	(٨ ٨١٧)	(١٠ ١٩٣)	(٧ ٤٢٢)
- السكر ومنتجاته	(١٤ ٧٧٩)	(١٠ ٧٦٩)	(٨ ٧١٦)	(٥ ٨٨٩)	(٧ ٩١٢)	(٥ ٣١٨)
- البن والشاي والتوابل	(٣ ٧٨٦)	(٣ ٨٠٩)				
المشروبات والتبغ	٥ ٣٣٨	٢ ٦٢٠	٢ ٠٨٦	٢ ٣٨٥	٢ ٢١٩	٢ ٩٨٩
المواد الأولية غير الصالحة للأكل ، باستثناء الوقود	٩ ٥٢٧	٣ ٥٧٩	٤ ٦٢٧	٦ ٩٦٥	٨ ٠٩٠	٥ ٧٧١
المواد المعدنية والوقود والمزلقات	٥١ ٩٢٠	٥٤ ٢٠٣	٥٣ ٤٧٧	٥٧ ٠٣٠	٢٨ ٥١٥	٢٦ ٥٥١
الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	٥ ٤٩٧	٤ ٩٠٩	٨ ٠٤٧	٢ ٩٠٩	٨ ٨٨٢	٩ ٢٢٢
المستخرات الكيميائية	٨ ١٠٣	١١ ١١٢	١٠ ٥٩٥	١٠ ٢٣٤	١١ ٩٦٦	١٠ ٩٣٨
السلع المصنعة	٣٠ ٠٩٨	٣٢ ٦٩٠	٤٦ ٢٦٨	٤٠ ٤١٨	٤٥ ٥٢١	٣٩ ٥٧٤
الآلات ومعدات النقل	٥٠ ٨٤٧	٥٨ ٢١١	٦٢ ٠٠٣	٦٨ ٥٢٠	٨٧ ٥٩٩	٥٢ ٩٤٨
مواد مصنعة مختلفة	٨ ٨٠٢	٩ ٢٠٦	١١ ٢٢٦	١٢ ٢١٢	١٣ ١٥٨	١٢ ٢٤١
المجموع	٢٣٦ ٢٥٩	٢٤٢ ٩١٨	٢٦١ ٤٥٥	٢٦١ ١٨٧	٢٨٣ ٦٢٦	٢٤١ ١٥٣

المصدر : المنظمة الاحصائية المركزية .

ثالثا - أنماط تنمية الصناعة التحويلية : ١٩٨٠ الى ١٩٩٠

يقدم هذا الفصل تحليلا كميا موجزا للسمات الهيكلية الرئيسية لقطاع الصناعة التحويلية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال فترة عشر سنوات تشمل الماضي والمستقبل القريبين معا .[١] ولكن يجب التأكيد منذ البداية على أن في البيانات المقدمة أدناه ، وبالتالي في الاستنتاجات المستخرجة منها ، عددا من النواقص التي تجنح الى الحد من أهميتها الاجمالية .

يأتي في المقام الأول أن وحدات الصناعة التحويلية التي تشرف عليها وزارة الصناعة والتجارة والتموين هي وحدها المستعرضة أدناه ، وفي ذلك تقليص للتغطية ، في الواقع ، الى نحو ٤٠ في المائة من اجمالي انتاج الصناعة التحويلية . أما نسبة الـ ٦٠ في المائة الباقية من هذا القطاع فهي موزعة ، على وجه التقريب ، كما يلي (متوسط أرقام النصف الأول من الثمانينات) : تولّد مصفاة النفط نحو ١٥ في المائة من ناتج الصناعة التحويلية ، وتخفع نسبة ٢٠ في المائة تقريبا لاشراف وزارات أخرى (الزراعة ، الاعمار ، الثروة السمكية) ، وتولّد نسبة الربع تقريبا وحدات خاصة صغيرة خاضعة لمسؤولية بلديات مختلفة . وفيما سينصب الاهتمام ، أدناه ، على الجانبين الأولين ، ليس هناك ، في الواقع العملي ، معلومات موثوقة عن قطاع الصناعات الصغيرة الخاص .

ويأتي في المقام الثاني أنه ينبغي ألا يغرب عن بال القارئ أن التحليل المقدم أدناه يستند الى عدد اجمالي من الوحدات صغير بعض الشيء ، كان أقل من ٦٠ في عام ١٩٨٥ . وهذا الأمر يميل الى جعل التطورات القطاعية وما ينجم عنها من أنماط هيكلية مرهونة الى حد بعيد بعناصر أداء بعض المنشآت الصناعية لوحدها .

وفي المقام الثالث أن استناد توقعات عام ١٩٩٠ الى المخصصات الأصلية في الخطة الخمسية الثالثة ينجم عنه أن هذه التوقعات ستخضع لتغيرات لاحقة ، وفقا للتنقيحات المعتزم اجراؤها على الخطة .

وسيجري التحليل المقدم أدناه بالأرقام النسبية ، أي بالتركيز على توزع المؤشرات ذات الصلة محسوبة بالنسب المئوية . ويحال القارئ المهتم بالأرقام المطلقة التي تكمن وراء هذه المؤشرات الى جداول المرفق من ألف - ١ الى ألف - ٥ .

---

(١) كل البيانات مأخوذة من : مراجعة مؤشرات الخطة الانتاجية للمصانع التي تشرف عليها وزارة الصناعة والتجارة والتموين - "قطاع الصناعة" - في الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، دائرة التخطيط والاحصاء ، تموز/يوليه ١٩٨٦ .

١ - قيمة الانتاج والقيمة المضافة

يضطلع بالانتاج الصناعي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في اطار أربع فئات ملكية مختلفة هي : '١' المصانع التي يملكها القطاع العام ملكية تامة ؛ و '٢' المصانع المختلطة التي تجتمع فيها حصص رأسمال عام ورأسمال خاص ، وتخضع ، في جزء منها ، لقانون الاستثمار الجديد الصادر في عام ١٩٨١ (أنظر أدناه) ؛ و'٣' التعاونيات الصناعية التي لا يزال عملها محصورا بالمنسوجات والملابس ؛ و'٤' الوحدات الصناعية الخاصة . وقد كانت الدولة ، بعد نيل الاستقلال الوطني ، تركز بالدرجة الأولى على تنمية صناعات القطاعين العام والتعاوني . انما كانت هناك أيضا قوانين تشجع الاستثمار الخاص في القطاعين المختلط والخاص (قانون تنظيم الاستثمار وتشجيعه ، رقم ٢٧ ، لعام ١٩٦٩ ؛ قانون تنظيم الصناعة وتشجيع الاستثمار الصناعي ، رقم ٢٣ ، لعام ١٩٧١ ؛ قانون تشجيع الاستثمار ، رقم ٢٥ ، لعام ١٩٨١) . ووفقا لذلك تشجع المؤسسات الخاصة في بعض المجالات رغم ما كان ينتظر للقطاع الخاص بمجمله من أن ينمو بسرعة أقل من سرعة نمو القطاعين العام والمختلط .

بيد أن التطور الفعلي الذي حصل خلال النصف الأول من الثمانينات كان مختلفا بعض الشيء . فالبيانات التي قدمتها وزارة الصناعة تفيد أن النمو السنوي المتوسط للناتج (بالأرقام الحقيقية) بلغ ١٠ في المائة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، ويمكن تفصيله كما يلي : ١٠٫٨ في المائة لصناعات القطاع العام ، ٧٫١ في المائة لصناعات القطاع المختلط ، ٤١٫٢ في المائة للتعاونيات ،[١] وكذلك نسبة ١١٫٢ في المائة ، تفوق المتوسط ، لصناعات القطاع الخاص . فاستنادا الى ذلك ، وكما يظهر في الجدول ١٠ ، تكون حصة القطاع المختلط في الناتج الاجمالي قد انخفضت انخفاضا كبيرا (من ٤٢ الى ٣٦ في المائة) ، ويتوقع لها بوضوح أن تستمر في هذا الاتجاه الهابط خلال السنوات الباقية من العقد . ويظهر كذلك من مقارنة الحصص في قيمة الانتاج بحصص القيمة المضافة أن القطاع المختلط قدم ، حتى عام ١٩٨٥ ، مساهمة أكبر في القيمة المضافة ، لكن هذا الأداء يتوقع له أن يسير باتجاه معاكس حتى عام ١٩٩٠ .[٢]

---

(١) يعود الارتفاع المدهش للمعدل ، الى حد بعيد ، الى نقل تعاونية تجاري الساحل من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي الى وزارة الصناعة . فهذه التعاونية تحقق ٥٠ في المائة تقريبا من ناتج التعاونيات الصناعية كلها .

(٢) يظهر من الجدول ألف - ٤ ، في المرفق ، أن معمل السجائر ، على وجه الخصوص ، سيصبح أقل توليدا بكثير للقيمة المضافة ، وأن المجمّع الجديد لصناعة المنظفات ، وهو مصنع يحقق نسبة منخفضة نسبيا في القيمة المضافة ، سيضاف الى هذا القطاع .

الجدول ١٠ - قيمة الانتاج والقيمة المضافة ، حسب نوع الملكية ، ١٩٨٠/١٩٨٥/١٩٩٠

(النسب المئوية للحصر)

القطاع	قيمة الانتاج			القيمة المضافة		
	١٩٨٠	١٩٨٥ (أ)	١٩٩٠ (ب)	١٩٨٠ (ج)	١٩٨٥ (ج)	١٩٩٠ (ج)
العام	٤٨ر٤	٤٩ر١	٥٣ر٦	٣٩ر٤	٤٧ر٨	٥٥ر٨
المختلط	٤١ر٨	٣٥ر٩	٣٢ر٠	٤٩ر٤	٤٠ر٠	٣٠ر٧
التعاوني	٢ر٠	٦ر٩	٥ر٠	٣ر٥	٧ر٤	٧ر٥
الخاص	٧ر٨	٨ر١	٨ر٤	٧ر٧	٤ر٨	٦ر٠
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : محسوبة استنادا الى البيانات التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة والتموين .

(أ) بأسعار ١٩٨٠ .

(ب) بأسعار ١٩٨٥ .

(ج) بالأسعار الجارية .

ويستعرض الجدول ١١ الهيكل القطاعي لقيمة الانتاج والقيمة المضافة ، فيتضح ، قبل كل شيء ، الموقع المهيمن لصناعات التجهيز الزراعي (الأغذية والمشروبات والتبغ) ، لكون هذه الصناعات تساهم بالنصف تقريبا من قيمة الانتاج الاجمالية ، بالرغم من اتسام ذلك باتجاه هابط : من ٥٢ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤٧ في المائة في عام ١٩٨٥ . وتأتي الصناعات الكيميائية في المحل الثاني ، حاطة على أقل من الربع بقليل ، يليها تشكيل المعادن الذي حقق في عام ١٩٨٥ حصة عالية نسبيا ، ١٢ في المائة ، من قيمة الانتاج الاجمالية . وتشكيل المعادن والورق والخشب هي ، في الوقت ذاته ، الفروع التي ظهرت فيها أعلى المعدلات المتوسطة للنمو السنوي للناتج بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ (٢٣ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٣١ في المائة في عام ١٩٨٥) ، وفي كلا الحالتين كان سبب ذلك ، الى حد بعيد ، هو اقامة منشآت جديدة في تلك الفترة .

ومن الاتجاهات الهامة التي يكشف عنها الجدول ١٢ في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، الزيادة الكبيرة في حصة القيمة المضافة في قيمة الانتاج الاجمالية ، مما يوضح أن مستوى التجهيز الصناعي آخذ في الارتفاع . وفي عام ١٩٨٥ بلغت النسبة المقابلة ٣٧ر٠ ، وذلك رقم غير منخفض على الاطلاق لو نظر اليه بمنظور المقارنة بين البلدان . يضاف

الى ذلك أن كل فروع الصناعة التحويلية ، باستثناء الجلود والاستخراج (الملح) ، قدمت مساهمة أكيدة في هذا الاتجاه الصاعد ، أما أعلى نسب القيمة المضافة الصناعية/ الناتج الاجمالي فقد كانت في صناعات الورق والخشب ومواد البناء .

الجدول ١١ - قيمة الانتاج والقيمة المضافة ، حسب الفروع الصناعية ، ١٩٨٠/١٩٨٥/١٩٩٠

(النسب المئوية للحصص)

الفرع الصناعي	قيمة الانتاج			القيمة المضافة		
	١٩٨٠	١٩٨٥ (أ)	١٩٩٠ (ب)	١٩٨٠ (ج)	١٩٨٥ (ج)	١٩٩٠ (ج)
الأغذية والمشروبات والتبغ	٥٢ر٤	٤٦ر٦	٤٦ر٣	٤١ر٥	٤٦ر٢	٤٢ر٦
المنسوجات والملابس	٩ر٣	٦ر٨	٦ر٦	١٠ر٤	٧ر٥	٦ر٧
الجلود	٤ر٩	٣ر٧	٤ر٣	٦ر٣	٢ر١	٣ر٩
الورق والخشب	٣ر١	٧ر٣	٥ر٤	٤ر٢	٨ر٠	٧ر٦
مواد البناء	—	١ر٠	١ر٣	—	١ر٠	٨ر٠
المستحضرات الكيميائية	٢٢ر٧	٢٢ر٤	٢٣ر٦	٢٨ر٢	٢٣ر٤	٢٤ر٦
تشكيل المعادن	٧ر	١١ر٩	١٠ر٥	٨ر٣	١٠ر٢	١٢ر٤
الاستخراج (الملح)	٦ر٠	٢ر١	٢ر٠	١ر١	١ر٤	١ر٣
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : محسوبة استنادا الى البيانات التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة والتموين .

(أ) بأسعار ١٩٨٠ .

(ب) بأسعار ١٩٨٥ .

(ج) بالأسعار الجارية .

٢ - التوظيف والانتاجية

في عام ١٩٨٥ كان هناك ، من أصل ٥٠٠ ٥ موظف هم مجموع العاملين في الصناعة التحويلية في اطار وزارة الصناعة والتجارة والتموين ، أكثر من ٠٠٠ ٣ (٥٧ر٦ في المائة) يعملون في مصانع القطاع العام (الجدول ١٣) . وبذلك كانت حصة القطاع العام في التوظيف تتجاوز حصته في قيمة الانتاج بأكثر من ٧ في المائة . وفي عام ١٩٨٠ بلغت

الجدول ١٢ - حصة القيمة المضافة في قيمة الانتاج ،
حسب الفروع الصناعية ، ١٩٨٠/١٩٨٥

(النسبة المئوية ، استنادا الى الأسعار الجارية)

الفرع الصناعي	١٩٨٠	١٩٨٥
الأغذية والمشروبات والتبغ	٠ر٢٢	٠ر٢٥
المنسوجات والملابس	٠ر٣٢	٠ر٢٩
الجلود	٠ر٢٦	٠ر٣٢
الورق والخشب	٠ر٣٩	٠ر٤٤
مواد البناء	-	٠ر٤٣
المستحضرات الكيميائية	٠ر٣٥	٠ر٤٠
تشكيل المعادن	٠ر٣٣	٠ر٣٤
الاستخراج (الملح)	٠ر٥١	٠ر٢٨
المجموع	٠ر٢٨	٠ر٣٧

المصدر : محسوبة استنادا الى البيانات التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة والتموين .

الجدول ١٣ - التوظيف وانتاجية اليد العاملة ،
حسب نوع الملكية ، ١٩٨٠/١٩٨٥/١٩٩٠

القطاع	الوظائف			انتاجية اليد العاملة					
				١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٩٠	
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	أولا (أ)	ثانيا (ب)	أولا	ثانيا	أولا	ثانيا
العام	٣ ١٠٦	٣ ١٦٧	٣ ٥٦٠	٣ ٠٢٥	٦٩٥	٤ ٩٥٢	١ ٩٧٣	٨ ٢٨٧	٢ ٧٧١
المختلط	٩٢٧	١ ١٨٠	١ ٤٧١	٨ ٧٦٦	٢ ٩٢٢	٩ ٧٣٣	٤ ٤١٠	١٢ ١٧٢	٣ ٦٩٧
التعاوني	٣٦٣	٨٤٨	٩٧٣	١ ٠٨٠	٥٢٣	٢ ٦٠٠	١ ١٣٧	٣ ١١٤	١ ٣٦٦
الخاص	٣٣٩	٣٦١	٤٧١	٤ ٤٧٥	٢٥٠	٧ ١٥٥	١ ٧٤٥	٩ ٨٥١	٢ ٢٥٣
المجموع	٤ ٧٤٠	٥ ٥٥٠	٦ ٤٧٥	٤ ٠٩٩	١ ١٥٧	٥ ٧٥٨	٢ ٣٥٨	٨ ٥٠٦	٢ ٧٣٣

المصدر : محسوبة استنادا الى الأرقام التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة والتموين .

(أ) قيمة الانتاج للموظف الواحد (١٩٨٠ و ١٩٨٥ بأسعار عام ١٩٨٠ ؛ ١٩٩٠ ، بأسعار عام ١٩٨٥) .

(ب) القيمة المضافة للموظف الواحد (بالأسعار الجارية) .

حصة القطاع العام في التوظيف تمام الثلثين ، فزاد الفرق المقابل على ١٥ في المائة . وفي حين حافظ القطاع العام ، بوجه التقريب ، على موقعه النسبي في مجال التوظيف ، كادت التعاونيات الصناعية تضاعف حصتها بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، بينما سجل القطاع المختلط زيادة طفيفة أخرى . ويتوقع بوضوح لنمط التوظيف القائم عام ١٩٨٥ أن يستمر، عموما ، خلال بقية الثمانينات .

وبالرغم من النقص المشار اليه أعلاه في قاعدة البيانات الاحصائية (فالمساهمة الكبيرة التي تقدمها الوحدات الخاصة الصغيرة تذهب ، خصوصا ، الى التوظيف) ، يسمح الجدول ١٣ بالخلوص الى عدد من الاستنتاجات المبدئية الهامة المتعلقة بالانتاجية المقارنة لمختلف القطاعات . ويقع التركيز على أداء القطاعين العام والمختلط وحدهما، نظرا الى أهميتهما الغامرة .

- وبتحديد انتاجية اليد العاملة بوصفها قيمة الانتاج محسوبة للموظف الواحد (العمود الأول في الجدول ١٣) ، يتبين أن انتاجية القطاع المختلط تفوق المتوسط بجلاء ، في حين أن مصانع القطاع العام تحقق أرقام انتاجية هي تحت المتوسط . وقد كانت نسبة انتاجية القطاع المختلط الى انتاجية القطاع العام ٢ر٩ في عام ١٩٨٠ و ٢ في عام ١٩٨٥ .

- ولأن هذه النتائج قد تكون ناجمة ، الى حد بعيد ، عن اختلاف هياكل المدخلات/ المخرجات (اختلاف درجات التجهيز) ، يصبح هناك أهمية أكبر للنظر الى الانتاجية من حيث القيمة المضافة محسوبة للموظف الواحد (العمود الثاني في الجدول ١٣) . ومتى فعل ذلك ، ازداد ما يظهر من تفوق مصانع القطاع المختلط . ففي عام ١٩٨٥ كان مستوى انتاجيتها أعلى بـ ٢ر٤ مرات مما كان عليه في مصانع القطاع العام . وبين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، ضيقت فجوة الانتاجية الى النصف تقريبا من حيث الأرقام النسبية ، لكن القطاع العام ظل عند نسبة تقل عن ٥٠ في المائة من انتاجية القطاع المختلط . وعلاوة على ذلك ينبغي أن يلاحظ أن نسبة القيمة المضافة/ الناتج في القطاع المختلط كانت ، في كلا العامين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، تفوق ما كانت عليه في القطاع العام بنحو ١٠ في المائة .

وبينما يبدو أن هناك حاجة لاجراء دراسة متعمقة لايراد حجج متينة لصالح تفوق استثمارات القطاع المختلط في سياق جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وبوجه خاص لتعيين الأسباب المحددة التي يحتمل أن تكمن وراءها ، لا يزال هناك ، على الأقل ، دلائل قوية على أن انتاجية هذا القطاع هي الأعلى . وربما أمكن ، الى حد ما ، تفسير ذلك باختلاف هياكل الفروع داخل القطاعين (وهو ما يعكس ، مثلا ، وجود مقدار أكبر من المشاريع الاجتماعية والمشاريع المرتبطة بالاستراتيجيات في القطاع العام) ، مع أنه لا يبدو أن هذا هو العامل الحاسم .

٣ - الحجم والتوزيع الاقليمي

تميل مؤسسات الصناعة التحويلية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى أن تكون صغيرة نوعا ما من حيث عدد الموظفين . ففي كلا عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، كان بين مجموع الوحدات نسبة ٩٠ في المائة تقريبا تستخدم الواحدة منها أقل من ٢٠٠ عامل ، ونسبة تكاد تبلغ ٥٠ في المائة تستخدم الواحدة منها أقل من ٥٠ عاملا . ومن الآن حتى عام ١٩٩٠ لا يتوقع حصول تغيرات هامة في هذه الأرقام .

أما من الوجهة الاقليمية ، فأنشطة الصناعة التحويلية موزعة توزيعا في منتهى التفاوت . فالجدول ١٤ يظهر أن حصة محافظة عدن في عام ١٩٨٠ بلغت ٩٤ر٧ في المائة من قيمة الانتاج الاجمالية في البلد ، بينما بلغت حصة محافظة لحج المتاخمة لها ٤ر٥ في المائة ، وبقي أقل من ١ في المائة للمحافظات الأربع الباقية .

وفي عام ١٩٨٥ تحسن الوضع قليلا اذ هبطت حصة محافظة عدن الى ٨٨ر٥ في المائة ، فيما نالت منطقة حضرموت ، بنسبة ٦ر٥ في المائة ، حصة لا بأس بوفرتها من انتاج الصناعة التحويلية . وهنا أيضا لا يتوقع أن تحصل ، من الآن حتى عام ١٩٩٠ ، تغيرات هامة في هذه الحصص النسبية ، وذلك تقدير يبدو واقعيا بالنظر الى ما هو موجود من القيود المفروضة على الهياكل الأساسية والموارد والسوق . ولا شك في أن أي فرصة لتضييق فجوة التنمية (الصناعية) بين عاصمة البلد ومحافظاته الأخرى ينبغي أن تلقى أولوية عليا في التخطيط الانمائي (أنظر أدناه) .

الجدول ١٤ - قيمة الانتاج حسب المحافظات، ١٩٨٠/١٩٨٥/١٩٩٠

(النسبة المئوية)

المحافظة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
عدن	٩٤ر٥	٨٨ر٥	٨٨ر٤
لحج	٤ر٥	٤ر٢	٦ر٠
أبين	٢ر٠	١ر٠	٩ر٠
شبوه	٣ر٠	٧ر٠	٦ر٠
حضرموت	٤ر٠	٦ر٥	٥ر٠
المهرة	-	-	-

المصدر : محسوبة استنادا الى المعلومات التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة والتموين .

رابعا - الامكانات والقيود في فروع محددة في الصناعات التحويلية

١ - تجهيز الأسماك

الأسماك هي المورد الطبيعي الرئيسي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وكما ذكرنا أعلاه ، يسهم قطاع مصائد الأسماك بنحو ٤ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي للبلد وأكثر من ٤٠ في المائة في اجمالي الصادرات .

ومنذ عام ١٩٧٠ ، بدأ البلد في انشاء صناعة كبيرة لمسحوق الأسماك ، الا أنها لقيت فشلا باهظ التكلفة . وكانت للمصنع الثابت الأول الذي أنشئ طاقة انتاجية قدرها ١٥٠ طن في اليوم . وأضيف اليه مصنع عائم طاقته ٥٠٠ طن في اليوم ، وبدأ تشييد مصنع ثالث ثابت له نفس الطاقة . وكان المقصود أن يخصص للتصدير كل انتاج مسحوق السمك تقريبا ، والذي يبلغ نحو ١٦ في المائة من مدخلات المواد الخام .

وعلى الرغم من أن مصيد الأسماك كان سيكون كبيرا بقدر يكفي لقيام صناعة مسحوق الأسماك ، نشأت سريعا مشكلتان رئيسيتان . فأولا ، ونتيجة لافتقار الوحدات الكبيرة الى المرونة من حيث الموقع ، تعين نقل المصيد عبر مسافات طويلة ، مما يؤدي الى تلفه . وثانيا ، والأهم ، حال تزايد تكاليف الانتاج (الطاقة ، الأجور ، النقل) مع ثبات أسعار المنتاج ، دون جعل الصناعة قادرة على المنافسة في أي وقت . ونتيجة لذلك تقرر في عام ١٩٨٠ اغلاق جميع أنشطة انتاج مسحوق الأسماك .[(١)]

وثمة خيار بديل تبحثه الآن وزارة الثروة السمكية وهو انشاء وحدات صغيرة لانتاج مسحوق الأسماك تعمل بتكاليف أقل للوحدة وتكون لها مزية اضافية هي المرونة من حيث الموقع . وفي هذا الصدد ، تؤيد البعثة تأييدا قويا طلب الوزارة الحصول على مساعدة من اليونيدو لاجراء دراسة جدوى بشأن اقتصاديات انتاج مسحوق الأسماك على نطاق صغير في اليمن الديمقراطية . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن تحلل دراسة الجدوى هذه تحليلا دقيقا امكانية تجميد الأسماك المنخفضة القيمة [(٢)] (مثل السردين والمكريل) لأسواق التصدير . وفي حين يبدو أن المستثمرين العرب مهتمون بالأمر بصفة عامة ، سيتعين اجراء تحليل دقيق لاتجاهات الطلب وهياكل التكلفة ، وبصفة خاصة البلدان المنافسة الرئيسية ، قبل النظر في اتخاذ أي اجراء في هذا الاتجاه .

---

(١) بيع المصنع العائم ، وترك المصنع الذي يجري انشاؤه دون أن يكتمل ، وأغلق المصنع الأول (١٥٠ طن في اليوم) .

(٢) يتم حاليا تجميد محصول الأسماك المرتفعة القيمة (الكركند وجراد البحر) بتكنولوجيا متقدمة الى حد ما (بعضه عن طريق مشاريع مشتركة) ولا يمثل مشاكل رئيسية لأن التكاليف العالية يمكن استردادها بسهولة في سوق الصادرات .

ويجري تعليب الأسماك في مصنعين ، أحدهما في شقرة (ممول بقرض ياباني) والآخر في المكلا (ممول بقرض من الاتحاد السوفياتي) لهما معا طاقه تبلغ ١٢٫٦ مليون علبة على أساس النوبة الواحدة . ويباع ١٠٠ في المائة من السمك المعلب في السوق المحلية ، والطاقة الافتراضية كافية لتجهيز المحصول المتوفر . وبما أنه سيركز مستقبلا ، بقدر أكبر ، على مرافق التجميد ، قد يكون بالوسع تخفيض التعليب الذي هو عملية مكلفة نسبيا نظرا للحاجة الى استيراد جميع المواد الخام المطلوبة .

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، بدأ العمل في مشروع مصائد أسماك عدن (بمساعدة من الاتحاد السوفياتي) . وسيقام في المرحلتين الأوليين من المشروع عدد من المنشآت المركزية ، تشمل منشأة تخزين بارد سعتها ٣ ٠٠٠ طن ، ومصنع للثلج طاقته ١٠٠ طن ، ومخزن لحفظ الثلج سعته ٢ ٠٠٠ طن ، ووحدة لانتاج شرائح السمك (طاقتها ٥ أطنان في اليوم) ، ووحدة لانتاج السمك المدخن (طاقتها طن واحد في اليوم) ، وكذلك مصنع لنسج الشباك وصيانة معدات صيد السمك .(١)

الجدول ١٥ - انتاج السمك المعلب ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠

(بآلاف العلب)

السنة	مصنع شقرة للتعليب	مصنع المكلا للتعليب	المجموع
١٩٨٠	١ ٤٠١	١ ٩١٧	٣ ٣١٨
١٩٨١	٢ ٢٤٣	٢ ٧١٨	٤ ٩٦١
١٩٨٢	١ ٥٩٠	٤ ٢٠٥	٥ ٧٩٥
١٩٨٣	٢ ١٦١	٤ ١٦٩	٦ ٣٣٠
١٩٨٤	٣ ٠٨٩	٤ ٤٩٥	٧ ٥٨٤
١٩٨٥	٤ ٠٠٨	٤ ٥٦٨	٨ ٥٧٦
١٩٨٦ (أ)	٣ ٥٠٠	٤ ٢٢٥	٧ ٧٢٥
١٩٨٧	٣ ٩٠٠	٤ ٣٥٠	٨ ٢٥٠
١٩٨٨	٤ ٣٠٠	٤ ٤٧٥	٨ ٧٧٥
١٩٨٩	٤ ٦٤٠	٤ ٦٠٠	٩ ٢٤٠
١٩٩٠	٥ ٠٠٠	٤ ٧٢٥	٩ ٧٢٥

المصدر : وزارة الثروة السمكية .

(أ) ابتداء من عام ١٩٨٦ ، تشير الأرقام الى الانتاج المخطط له .

(١) أنظر Economist Intelligence Unit, Country Report: Bahrain, Qatar, Oman, the Yemens, No. 4/1986, P. 26.

وبما أن الموارد السمكية هي المورد الطبيعي الرئيسي للبلد فان الكثير يتوقف على تنمية هذا القطاع مستقبلا خطوة فخطوة بطريقة حذرة لكي لا تتكرر اخفاقات برامج التوسع الماضية المفرطة الطموح . وسوف يتعين أن تؤدي الاستثمارات في الهياكل الأساسية والجهود المبذولة في التدريب ، بصفة خاصة ، دورا هاما لكي تمهد السبيل أمام النجاح في المستقبل . ويهدف مشروع البنك الدولي الثالث لمصايد الأسماك ، الذي يجرى العمل عليه حاليا ، الى توسيع مركز تنمية القوى العاملة لمصايد الأسماك وتحديثه (سيبدأ تشييد مبنى جديد في أوائل عام ١٩٨٧) والى توفير خدمات ارشادية أساسية الى خمس قرى لصيد الأسماك .

٢ - مواد التشييد

الى جانب مصنع الجبس والطباشير التابع لوزارة الصناعة والتجارة والتموين يجري تشغيل عدد قليل من المنشآت في صناعة مواد التشييد تحت اشراف وزارة التشييد والاسكان .

وهناك مصنع واحد ينتج الأجزاء للمساكن المسبقة الصنع بمعدات ودراية اشتريت من هنغاريا . والمصنع ، الذي يعتمد على الأسمنت الى حد كبير كمادة خام ، يعتمد اعتمادا تاما على الواردات . وتبلغ الطاقة الاسمية ٥٠٠ شقة في السنة (مساحة كل منها ١٠٠ متر مربع) ، استغل منها ٥٠ في المائة في المتوسط . وقد انخفض الانتاج منذ ما يزيد على السنة الى ٢٠ في المائة من الطاقة نظرا للافتقار الى الطلب المحلي . وفضلا عن ذلك ، هناك مصنع للبلاط يعمل في ظروف تتميز بفائض في الطلب (يجرى النظر في التوسيع) . وهناك أربعة مصانع لمكعبات الأسمنت تتبع ثلاثة منها لوزارة التشييد والاسكان وواحد لمحافظة عدن .(١)

وقد صرف النظر ، في غضون ذلك ، عن الخطط السابقة الرامية الى انشاء مصنع للأسمنت في اليمن الديمقراطية ، ولن يعمل بها مجددا ما لم يبرهن بطريقة مقنعة على الجدوى التقنية والاقتصادية للمشروع . وتؤيد البعثة الحكومية تأييدا تاما في تشككها الظاهر بشأن تطوير صناعة أسمنت محلية . فالمبدأ التوجيهي في صناعة مواد البناء (وفي الفروع الأخرى كذلك) في اليمن الديمقراطية ينبغي أن يكون تخفيض الاعتماد على الاستيراد ، والاعتماد الى أقصى حد ممكن على الموارد الطبيعية المتوفرة محليا والتي يمكن تجهيزها من الاستعاضة عن الواردات . ويصعب العمل بهذا المبدأ التوجيهي في كثير من فروع الصناعة التحويلية ، علما بضيق قاعدة البلد من الموارد . غير أن امكانات مواد التشييد أفضل من الامكانات في معظم شرائح الصناعة الأخرى ، مع توفر الطَفل والحجر الرملي والفرانيت والجبس بامدادات وافرة .

---

(١) علاوة على ذلك ، يوجد نحو ٤٠ وحدة صغيرة جدا تنتج مكعبات الأسمنت في القطاع الخاص غير المنظم .

وعلى خلاف بعض المنشآت الهندسية المدنية ، مثل الطرق والسدود ، تتوفر للمباني السكنية طائفة واسعة من البدائل حتى من حيث مواد البناء التقليدية . وعلى سبيل المثال ، تمكن الاستعاضة بألواح الجدران المصنوعة من الجبس عن القرميد في الجدران الداخلية في البلدان التي يتوفر فيها الجبس على نطاق واسع . وفضلا عن ذلك ، طورت أساليب لاستعمال الطفل وقرميد الطفل في التشييد في كثير من البلدان ، ويمكن أن تكون مناسبة بصفة خاصة للظروف المناخية السائدة في اليمن الديمقراطية . وسيتعزز قبول السكان للمساكن الجديدة ، ليس ذلك فحسب ، بل ، من الزاوية الاقتصادية ، يمكن تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف الصيانة . ومن المزايا الأخرى لاستعمال مواد البناء التقليدية المتوفرة محليا ما يلي : (١)

- ارتفاع نسبة توليد القيمة المضافة : لقرميد الطمى أعلى نسبة للقيمة المضافة بين جميع مواد البناء نظرا لأن انتاجها كثيف العمالة نسبيا ؛
- الملاءمة للمنشآت الصغيرة : انتاج القرميد مناسب بصفة خاصة للمنشآت الصغيرة . وتميل وفورات الانتاج الكبير الى أن تكون غير ذات شأن في صنع وحرق وتجفيف القرميد حتى في البلدان المتقدمة النمو . وتدل دراسات حالات من البلدان النامية على أن المصانع الأكبر في صناعة الطوب يمكن أحيانا أن تنتج بتكاليف أعلى للوحدة ؛
- اعتبارات تكلفة النقل : نظرا لانخفاض نسبة القيمة الى الوزن في مواد البناء ، تشكل تكاليف النقل قيدا أكثر خطورة على هذه الصناعة من أي قيد آخر تقريبا . ومن ثم ينبغي اغتنام كل فرصة للتوفيق بين مكامن المواد الخام ومواقع الانتاج . ويتطلب هذا ، بدوره ، مرونة عالية وقابلية عالية للتجزئة في الانتاج ، وهي ظروف يمكن لمواد البناء التقليدية استيفاؤها على أفضل وجه .

وتركز الحكومة حاليا بقوة على تنمية صناعة مواد التشييد في البلد . وبغية تعزيز هذا المجال الهام والواعد نسبيا ، بصفة عامة ، والمواد ذات المحتوى المنخفض من الأسمنت ،(٢) بصفة خاصة ، يوصى بتقديم مساعدة تقنية في الميادين التالية :

- تعزيز المعلومات عن نطاق التكنولوجيات المتوفرة دوليا والمناسبة لظروف اليمن الديمقراطية وعن شروط وأحكام نقلها المحتمل ؛
- انشاء مصنع رائد ومركز ارشادي لانتاج قرميد الطمى واستغلاله في تشييد المباني السكنية ؛

---

(١) للاطلاع على المزيد من التفاصيل ، أنظر UNIDO, The Building Materials Industry in Developing Countries: An Analytical Appraisal, IS.512, 29 January 1985 .

(٢) يحتوي قرميد الطمى على أقل من ١٠ في المائة من الأسمنت .

- تشجيع التدريب المهني ذي الصلة ، بغية تكوين المهارات المهنية المطلوبة ؛
- تعزيز الصلات بين أعمال ادارة البحوث والدراسات في وزارة التشييد والاسكان والأنشطة التشغيلية لمصانع القطاع العام .

٣ - تجهيز الأغذية

تجهيز الأغذية (بما فيها المشروبات والتبغ) هو ، الى حد بعيد ، أهم فروع الصناعة التحويلية في البلد ، وينتج ما يقرب من ٥٠ في المائة من مجموع انتاج الصناعة التحويلية تحت اشراف وزارة الصناعة والتجارة والتموين . أما أكبر المصانع في هذا الفرع ، من حيث قيمة الانتاج ، فتضم مصنع السجائر (قطاع مختلط) ، ومصنع الدقيق (قطاع عام) ، ومصنع البيرة (قطاع عام) ، ومصنع معجون الطماطم (قطاع عام) ومصنع تعبئة المشروبات الخفيفة (قطاع عام) . وبالمقارنة مع وحدات الانتاج الكبرى الخمس هذه ، التي تنتج فيما بينها نحو ٩٠ في المائة من قيمة الانتاج في تجهيز الأغذية ، تعمل بقية المصانع ، باستثناء آخر وحيد يتمثل في المؤسسة العامة لمنتجات الألبان ، على أساس الحجم الصغير . وهي تشمل عددا من المخابز ومصنعا واحدا لانتاج كل من الثلج والمثلجات والمكرونة . (علاوة على ذلك ، تشرف وزارة الزراعة على مصنعين للقطن ووحدة صغيرة لتعبئة التمور في حضرموت .)

وقد تعرض مصنع الزيوت النباتية ، الذي انتج ما قيمته نحو ٤٠٠ ٠٠٠ دينار يمني في عام ١٩٨٠ ، الى مصاعب بسبب تدهور قطاع زراعة القطن الذي نجم ، بدوره ، في جملة أمور ، عن ميل المزارعين الى التركيز على المحاصيل التي تدر دخلا أعلى مثل منتجات البساتين وعلف الحيوان . وفي عام ١٩٨٥ ، لم يبلّغ عن أي انتاج لزيوت الطعام . وتقترح دراسة جدوى أجريت مؤخرا [١] ارجاء أي استثمار جديد في استصلاح صناعة زيت الطعام في البلد الى أن يتضح الموقف الذي سيكون عليه قطاع زراعة القطن في المستقبل . وتجري حاليا دراسة استخدام حبوب زيتية أخرى مثل الفول السوداني وعباد الشمس ، ولكن نتائج الزراعة التجريبية لم تكن حاسمة حتى الآن .

وتشمل المشاريع الجديدة في اطار الخطة الخمسية الثالثة الحالية مخبزا في سيون (قطاع مختلط) مصنعا للبسكوت والحلويات يتبع للقطاع العام ، ويجرى تشييد كليهما . ويتوقع أن يكون مصنع البسكوت والحلويات ، بعد اكتماله ، من أكبر المصانع في مجال تجهيز الأغذية ، اذ تبلغ قيمة انتاجه المعتزمة ٣٫٤ مليون دينار يمني في عام ١٩٩٠ . ويمثل تصنيع البسكوت والحلويات مشروعا جديدا تماما في اليمن الديمقراطية . ولا ينتج حاليا أي من السلعتين . ويقع المصنع الذي يجرى تشييده في

---

(١) أنظر : Manderstam Consulting Services, Feasibility Study on the Edible Oil Industry in the PDRY, April 1985.

الوقت الحاضر جوار معمل الخبز في المنصورة ، التي تعتبر موقعا ممتازا نظرا لتوفر الماء والكهرباء ، والهياكل الأساسية للنقل ، وللوفورات المرتبطة بتوريد المدخلات (الدقيق للمصنعين) . وتدل دراسة جدوى حديثة [١] على أن معدل العائد على الاستثمار يبدو مرتفعا .

وفيما يتعلق بالمخابز ، استنتج تقرير حديث من اليونيدو [٢] ان انشاء المزيد من الوحدات الانتاجية لا يبدو لازما ، لأن الطاقات الموجودة تكفي للوفاء بالطلب على الخبز المصنوع من القمح . ويقترح ، بدلا عن ذلك ، بهدف تعزيز استغلال طاقات مخبز المنصورة (أقل من ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٥) ، تنويع الانتاج بادراج أصناف مثل الكعك الاسفنجي وأصناف البسكوت الممتازة المصنوعة من القمح . وستلزم مساعدة تقنية في هذا الصدد لتقديم المشورة بشأن التعديلات الضرورية في عملية الانتاج وللاحتفاظ بدرجة عالية من مرونة الانتاج .

وعلى وجه العموم فان صناعة الأغذية في البلد مقيدة بصورة خطيرة بالافتقار الى المواد الخام الزراعية المتوفرة محليا أو بعدم كفايتها . ومن ثم لا يمكن أن تحدد الا فرص استثمار محدودة يمكن أن تكون مجدية . ورهنا بالمزيد من البحث الدقيق ، تشمل هذه الفرص مجالات مثل البسكوت والحلويات ، أو المشروبات الخفيفة ، أو عصائر الفواكه (من مركزات مستوردة) ، أو منتجات البطاطس .

ومن الممكن زيادة استغلال طاقات المصانع القائمة في مجال تجهيز الأغذية ، على الرغم من أنها في مستويات مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع معظم فروع الصناعة التحويلية في البلد . وينبغي توجيه عناية فائقة الى تحسين نوعية المنتجات ، التي ستتطلب استبدال المعدات غير المواكبة للزمن وكذلك الأخذ بتدابير ضبط الجودة . وفضلا عن ذلك ، ستلزم مساعدة تقنية في الميادين التالية :

- تقصي امكانية انشاء مصانع متعددة الأغراض يمكن تكييفها للتقلبات الموسمية في الانتاج الزراعي (يمكن أن يكون ذلك بالغ الأهمية لمصنع معجون الطماطم الذي يعمل حاليا بحوالي ٣٠ في المائة فقط من طاقته) ؛
- دراسة جدوى انشاء مصنع للطماطم في منطقة حضرموت (حيث تزرع الطماطم) اما لانتاج المركز المزدوج مباشرة أو المركز الثلاثي للاستعاضة به عن استيراد الأخير بكميات كبيرة ؛
- تحسين مرافق التغليف ، الضعيفة التطور بصفة عامة ، بهدف تخفيض الخسائر العالية الناجمة عن تلف منتجات الأغذية أثناء النقل .

---

(١) أنظر Manderstam Consulting Services, Feasibility Study for a Biscuits and Sweets Factory in PDRY, June 1984 .

(٢) أنظر التقرير النهائي عن المشروع SI/PDY/85/802 ، آب/أغسطس ١٩٨٦ .

٤ - الأشغال المعدنية

في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ كان فرع الأشغال المعدنية من أكثر الفروع دينامية في البلد . فقد تضاعف اجمالي قيمة الانتاج ثلاث مرات تقريبا بالأسعار الحقيقية أثناء تلك الفترة ، نتيجة لنمو سنوي متوسط قدره ٢٣ في المائة . وطبقا لافادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين ، ارتفعت مساهمة الفرع في اجمالي انتاج الصناعة التحويلية الى أكثر من ١٠ في المائة في عام ١٩٨٥ .

غير أن أنشطة الأشغال المعدنية ظلت محدودة الى حد كبير بالأرقام المطلقة . (قيمة انتاج الفرع كله أقل من قيمة انتاج مصنع السجائر وحده.) ويشتمل الفرع على سبع وحدات منفصلة ، هي ، على وجه التحديد ، ثلاثة مصانع قطاع خاص صغيرة تنتج أبواب ونوافذ الألومينيوم والمسامير ، ومصنعان للقطاع المختلط (ألومينيوم ، أدوات منزلية) ، ومصنعان للقطاع العام هما مصنع الأشغال الزراعية والمعدنية ومصنع الثورة لقطع الغيار .

وقد أنشئ مصنع الأشغال الزراعية والمعدنية بطاقة افتراضية قدرها ٢٠٠ ١ ألف قطعة من مختلف الأدوات الزراعية على أساس النوبة الواحدة . وللمصنع ، فضلا عن ذلك ، وحدة لسحب الأسلاك وصنع الشباك السلكية . غير أن الذي حدث أن انتاج المعدات الزراعية تجاوز طلب السوق المحلية بقدر كبير على الرغم من أن الانتاج الفعلي لم يقترب حقا قط من الحد الأعلى للطاقة . واعتبارا من عام ١٩٧٩ ، توقف انتاج الأدوات الزراعية فعليا . ولا تعمل حاليا سوى وحدة صنع الشباك (تنتج شباك سلكية) علاوة على وحدة صنع اطارات أبواب ونوافذ الألومينيوم التي ألحقت بالمصنع مؤخرا .

أما مصنع الثورة لقطع الغيار (ويسمى أيضا ريفوميتال) فهو حاليا المصنع الوحيد العامل في البلد للأشغال المعدنية على نطاق صناعي . وهو يشتمل على وحدة لانتاج الأشاشات المعدنية والأدوات المعدنية ومسبك . غير أن الجزء الخاص بالمسبك لا يعمل بعد بسبب تأخيرات حدثت في الاتفاقات التعاقدية والتوكيل باستيراد المعدات . ويشمل نطاق المنتجات المعدنية التي يجري تصنيعها حاليا الأشاشات المكتبية، والأشاشات المدرسية ، وأشاشات المستشفيات ، والأدوات المنزلية ، ومنتجات مناولة المواد ، والخزائن وغيرها . وقد تزايد طلب السوق في السنوات الأخيرة مما أدى الى تحسن كبير في معدلات استغلال الطاقة . ونظرا لأن الحكومة حظرت استيراد المنتجات المعدنية المنافسة ، صار "ريفوميتال" في وضع يسمح له بالاستفادة من وفورات الحجم وتوسيع تشكيلة منتجاته . وقرر "ريفوميتال" أخيرا انشاء غرفة أدوات مستقلة تخدم كلا من الجزء الخاص بالأشاشات المعدنية والجزء الخاص بالمسبك في المصنع ، بهدف انشاء مركز مشترك للخدمات الهندسية للصناعة بأسرها في النهاية .(١)

---

(١) استنبطت الفكرة في اطار مشروع جار للمساعدة التقنية من اليونيدو (DP/PDY/85/006 ، "تقديم المساعدة الى ريفوميتال") . وتوصي البعثة بمد أجل هذا المشروع .

وتستحق المسائل التالية الأولوية في العناية لدى تشكيل تنمية قطاع الأشغال المعدنية في المستقبل :

- ينبغي تشغيل الجزء الخاص بالمسبك في "ريفوميتال" في أقرب وقت ممكن بغية السماح باستغلال نفايات الحديد والعلب المتوفرة محليا . ويمكن أن يفي المسبك بمختلف الطلبات على المنتجات الهندسية مثل الأدوات الزراعية ومعدات التشييد .

- ويمكن أن يكون أحد المجالات الواعدة لتوسيع أنشطة القطاع انشاء مصنع متعدد الأغراض لعلب المفيح يمكن أن يفي بمتطلبات مختلفة في التعليب (المشروبات الخفيفة ، البيرة ، الطلاء) . غير أنه سيلزم اجراء دراسة جدوى متعمقة قبل اتخاذ أي قرار استثماري . وينطبق الشيء نفسه على انتاج الأسلاك الكهربائية المتوخى .

- والافتقار الى مراقبة الجودة المنظمة هو ، على وجه العموم ، قيد على المضي قدما في تنمية القطاع . ويصدق هذا بصفة خاصة على السلع المنزلية المصنوعة من الألومينيوم ، والى حد أقل أيضا على أصناف الأثاثات المنزلية المنتجة .

ويلزم ، على وجه العموم ، التشديد على أهمية قطاع الأشغال المعدنية باعتباره نواة لتكوين المهارات الصناعية . فنظرا للآثار الجانبية على قطاعات أخرى ، تؤدي أنشطة الأشغال المعدنية دورا هاما في تنمية الموارد البشرية للبلد . وسيتعين أيضا أن يستمر التركيز مستقبلا على امكانيات الاستعاضة عن الواردات ، أي على الاستعاضة عن واردات السلع المعدنية الكبيرة الحجم وغير المعقدة .

والموازنة بين الحاجة الى المصانع المتعددة الأغراض ، من ناحية ، ومتطلبات التخصص ، من ناحية أخرى ، مهمة صعبة . ويبدو أن صغر حجم السوق (مع عدم وجود امكانية ذات شأن للتصدير) يفرض النوع الأول من المصانع ، غير أنها تحد كثيرا من الزيادات الممكنة في الانتاجية والتي لا يمكن أن تنجم الا عن مستوى أعلى من التخصص .

ونظرا لأن صناعة الأشغال المعدنية في البلد تتسم بأهمية حيوية للمضي قدما في التنمية الصناعية ، وأن الأداء حتى الآن لا يزال يتيح مجالا واسعا للتحسينات ، وأن القطاع لا يزال في مرحلة متقدمة من طور الصناعات الوليدة ، يوصى بشدة بالبدء في دراسة خطة رئيسية عن الخيارات والاستراتيجيات لتنميته المقبلة .

٥ - المواد الكيميائية

يعتبر فرع الصناعات الكيميائية ثاني أكبر الفروع من حيث قيمة الانتاج في قطاع الصناعة التحويلية في البلد ، وتسود فيه ، بوضوح ، مصانع القطاع المختلط التي يعزى اليها نحو ٨٥ في المائة من قيمة الانتاج في المواد الكيميائية ، وتنتج ، على وجه التحديد ، أصنافا مثل العطور ومواد التجميل ، والطلاء ، والكبريت ، والبطاريات . وأكبر مصنع قطاع عام في فرع الصناعات الكيميائية هو مصنع الجندي للبلاستيك (أنشئ عام ١٩٧٢) . المزود بمرافق منها آلات الحقن وآلات التشكيل بالحقن ومرافق صنع الأكياس . وقد واجه المصنع صعوبات كبيرة في الماضي لعدد من الأسباب مثل الافتقار الى مرافق الصيانة والنقص في القوى العاملة الماهرة ومشاكل امدادات المواد . وكان استغلال الطاقة في عام ١٩٨٥ في مستوى جد منخفض هو ١٦ في المائة في انتاج أكياس البلاستيك و ١٤ في المائة في منتجات البلاستيك الأخرى .

ويختلف هذا اختلافا صارخا عن المعدلات المرتفعة بصورة غير عادية لاستغلال الطاقات في معظم منشآت القطاع المختلط في فرع الصناعات الكيميائية ، وتبلغ (الأرقام لعام ١٩٨٥) : ٥٨ في المائة في انتاج الاسفنج ، ٧٢ في المائة في مواد الطلاء والمستحلبات ، ويبلغ ارتفاع استغلال الطاقة ٩٥ في المائة في حالة العطور . وكما ذكرنا آنفا ، قدمت العطور مؤخرا اسهاما كبيرا في التصدير أيضا . غير أن مصنع البطاريات التابع للقطاع المختلط يعمل بنحو ٣٠ في المائة فقط من طاقته ، وهذا يعني أنه يحدث خسائر فعليا .

ويجري الاعداد لمشروع رئيسي جديد كبير في فترة الخطة الجارية ، وهو عبارة عن مجمّع لمواد التنظيف يتبع للقطاع المختلط . وقد كان المبادر في المشروع مستثمرون من القطاع الخاص . وسيمول مكون العملات الصعبة فيه اليمنيون المهاجرون وقد أقر المشروع مبدئيا وأنشئ مجلس للمستثمرين ، ولكن لا يزال يجري التفاوض حول تفاصيل طرق التنفيذ .

وفي فرع الصناعات الكيميائية ، تدعو الحاجة الآن ، بقدر أكبر مما في معظم الفروع الأخرى ، الى تحسين أداء المصانع القائمة ، بما في ذلك توسيعها انتقائيا ، بدلا عن الشروع في مشاريع رئيسية جديدة . وفي سياق التنمية في اليمن الديمقراطية ، بما تتصف به من ضيق في قاعدة الموارد الطبيعية ، يستند تصنيع المنتجات الكيميائية ، بالضرورة ، الى المرحلة النهائية من تحويل المواد الخام المستوردة ، مع القليل نسبيا من القيمة المضافة محليا . وفضلا عن ذلك ، تميل تكاليف الانتاج للوحدة الى أن تكون أعلى بكثير من تكاليف الانتاج للوحدة من المنتجات المستوردة لأن وفورات الحجم تقوم بدور هام . ولذلك يبدو أن امكانية توسيع نطاق المنتجات الكيميائية في البلد محدودة .

وتلزم المساعدة التقنية ، في المقام الأول ، لتصميم برامج للاستصلاح على مستوى المصنع مع التركيز على زيادة استغلال الطاقات الموجودة ، بما في ذلك ما يلزم من المتطلبات التدريبية . وفيما يتعلق ، بصفة خاصة ، بتوسيع مصنع الجندي للبلاستيك باضافة خط للسباكة بالنفخ ، قد يلزم خبراء تقنيون للمساعدة في تشغيل المصنع في البداية .

٦ - المنسوجات

المؤسسة الوحيدة في البلد لصنع المنسوجات على نطاق صناعي هي مصنع المنصورة للغزل والنسيج الذي أنشئ بمساعدة من الصين وافتتح في عام ١٩٧٥ . وكان المقصود في البداية أن يعمل على أساس مدخلات القطن المنتجة محليا فقط . وبما أن معظم انتاج القطن المحلي في ذلك الوقت كان في شكل قطن متوسط التيلة وطويل التيلة (موجه الى أسواق التصدير) في حين كان المصنع الجديد يتطلب مدخلات من القطن قصير التيلة ، تعين أن يعاد توجيه انتاج القطن المحلي ليخدم احتياجات التجهيز الصناعي . وظهر المزيد من المشاكل في ميدان التسويق لميل المستهلكين الى تفضيل خلائط الألياف القطنية والاصطناعية . وانخفضت العمالة في مصنع النسيج من نحو ١ ٥٠٠ في السنة الأولى للتشغيل الى نحو ٨٠٠ في عام ١٩٨٥ ، وبذلك يظل المصنع أهم رب عمل صناعي في البلد (باستثناء مصفاة الزيت) .

وعلى الرغم من أن مصنع النسيج مواجه بحالة فرط طلب فانه كان محاطا بالمشاكل بصفة مستمرة ، ويعود ذلك جزئيا الى المشاكل المتعلقة بامدادات القطن وبسبب أوجه القصور في عملية الانتاج نفسها أيضا في وقت أقرب . ويمكن تلخيص الوضع الحالي على النحو التالي :(١)

- المرافق الانتاجية غير مواكبة للزمن واستغلالها قاصر وبها فائض في العمالة ؛
- تحتاج مرافق تكييف الهواء الى قدر كبير من الاستبدال بصفة عاجلة ؛
- مرفق الغزل غير ملائم لانتاج الخيوط الخشنة والمتوسطة الخشونة ؛
- أشرفت الأنوال على الوصول الى نهاية عمرها الاقتصادي ، الأمر الذي سيحتم في النهاية استبدالها بعدد أصغر من الأنوال الحديثة تكنولوجيا ؛
- الطباعة منخفضة النوعية ، الأمر الذي يحتم جلب معدات عصرية للطباعة الشبكية ؛

---

(١) الفقرات التالية تستمد الى حد كبير من دراسة جدوى أعدت مؤخرا . انظر:
Ministry of Industry (PDRY), Feasibility Study for Cotton-Based Industry, March 1984. (prepared by Atkins Planning)

- يبدو أن من الأساسي تدريب الموظفين واعادة تدريبهم على جميع المستويات، بما في ذلك قيام المهندسين بزيارات الى المرافق الانتاجية خارج البلد .

وعلى أساس توفر المواد الخام ونوعيتها ، وحجم الطلب في السوق المحلية وهيكله ، وقيود التجهيز في مصنع النسيج ، تمضي نفس الدراسة الى تقييم خيارات مختلفة لصناعة النسيج في البند . وتستنتج الدراسة أن انشاء مصنع جديد لغزل القطن ومصنع جديد للنسيج سيكون لكليهما معدل عائد سلبي بينما سيكون عائد الاستثمار في مصنع جديد لصنع التريكو والملابس ايجابيا ولكن حساسا بدرجة عالية للتغيرات الطفيفة في البرامترات الحاسمة . ومن ثم لم يوص بأي من هذين الخيارين . غير أنه تبين أن من المجدي استصلاح مصنع المنصورة للمنسوجات على الأسس التي اقترحتها وزارة الصناعة في عام ١٩٨٣ . وعلاوة على ذلك ، درس تحديث المصنع على أساس برنامج الانتاج وخليط المنتجات اللذين اقترحتهما وزارة الصناعة ، ولكن مع اضافة مكون خاص بصبغ التريكو والملابس ، ووجد أن ما يتصف به من أداء مالي متين جدا .

وعلى المدى القصير والمتوسط ، يبدو أن الحكومة اختارت سياسة تحديث متواضعة تشمل ادخال آلات جديدة في قسم النسيج بالمصنع وترقية مستوى الآلات الموجودة في قسم الغزل . ويبدو أن هناك مكون هام آخر في استصلاح مصنع المنسوجات هو المساعدة في أنشطة التسويق (تحديد أنماط الطلب المحلي ، استحداث تصاميم جديدة ، الخ) وهو ما تقوم اليونيدو حاليا بتقديمه .(١)

٧ - مصفاة الزيت

اذا تجاوزنا الصناعة التحويلية ، بمعناها الضيق ، نجد أن مصفاة الزيت بعدن - التي بنتها في عام ١٩٥٤ شركة بريتيش بتروليوم وانتقلت ملكيتها الى الحكومة في عام ١٩٧٧ - هي أكبر منشأة صناعية في البلد ، اذ يبلغ اجمالي العاملين بها زهاء ٢٠٠ ٢ شخص . وقد فقدت المصفاة ، ومعها ميناء عدن ، أهميتهما بصورة بالغة منذ اغلاق قناة السويس ، وأجبرت المصفاة منذ ذلك الحين على العمل بما يقل كثيرا عن طاقتها البالغة ٨ر٥ مليون طن متري في السنة . وبعد تولي الحكومة المصفاة زاد الانتاج السنوي الى ٣ر٥ مليون الى ٤ مليون طن في المتوسط ، وهو مستوى تحقق في عام ١٩٨٥ أيضا (جهز منها ثلثان بموجب عقد لايران نظرا لتضرر مصفاة عبدان الايرانية من الحرب). وفي عام ١٩٨٦ ، تدهور الوضع بصورة حادة . أما العقدان المتبقيان الوحيدان فقد كانا مع الكويت بمقدار ٥ر٠ مليزن طن ، ومع الاتحاد السوفياتي بمقدار ٦ر٠ مليون طن ويبدو أنهما لا يتجاوزان ، مع كمية صغيرة من التجهيز للاستهلاك المحلي ، ما يكفي

---

(١) في اطار المشروع XP/DPY/86/002 .

لابقاء المصفاة صالحة للتشغيل الاقتصادي .[1] ومع ارتفاع نقطة بدء الأربحية الى ٦ر٠ مليون طن في السنة بسبب ارتفاع مستوى الأجور ، يسبب تشغيل المصفاة حاليا عجزا عاليا .

ومع انشاء كثير من المصافي الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية في البلدان المجاورة المصدرة للنفط ، يبدو أن فقدان مصفاة عدن قدرتها على المنافسة أمرا لا يمكن تصحيحه اذا وضعنا في الاعتبار سن معظم مرافقها وظروف توقفها عن العمل . غير أنه ينبغي أن يكون بالوسع ، مع مراعاة هذا الضعف الهيكلي ، تخفيف وضعها غير المؤاتي من حيث القدرة على المنافسة . والخلان البديلان هما ، بصراحة ، اغلاق المصفاة فورا (وهو خيار غير عملي لمجرد مراعاة آثاره على التوظيف) أو تحديث هياكلها الأساسية ومعداتها . وقد اختارت الحكومة النهج الأخير . على أنه ينبغي ألا نتوقع أن يجعل هذا النهج المصفاة قادرة تماما على المنافسة ولكنه يعتبر الطريقة الوحيدة لتحقيق انتاج سنوي أقرب الى مستوى عتبة الربحية من المستوى الحالي .

وتحقيقا لهذه الغاية ، يجري تنفيذ برنامج استصلاحي يشتمل على مكونات رئيسية ثلاث :

'١' النهوض بمرافق المرفأ : تشكل عدم قدرة المرفأ حاليا الا على استقبال ناقلات النفط التي تقل سعتها عن ٠٠٠ ٥٠ طن العقبة الرئيسية أمام اجتذاب طلبات جديدة . وقد بدأ على أساس الأولوية ، تنفيذ برنامج توسيع المرفأ الذي يهدف الى السماح باستقبال الناقلات التي تصل سعتها الى ٠٠٠ ١١٠ طن . وقد اجتذب العمل الذي يقتضي تشييد أربعة مراس للمياه العميقة ومرسى فحل واحد ، عروضا أدنى من المتوقع ، وعليه فقد تعجل المرحلة الثانية من برنامج التوسيع ، أي تشييد رصيف غلال لاستقبال السفن الكبيرة .

'٢' استصلاح/استبدال الصهاريج : نظرا لحالات التسريب ومشاكل السلامة في الصهاريج الحالية ، يفقد شهريا ما يصل الى ٥٠٠ ٢ طن من الزيت ، ولا يمكن أن يستعمل سوى نحو ٦٠ في المائة من سعة التخزين استعمالا فعالا . فقد طلبت المصفاة مخصصات مالية في الخطة بغية التمكين من استبدال بعض الصهاريج واستصلاح معظمها .

'٣' استصلاح محطة توليد الكهرباء : العنصر الثالث العاجل في برنامج التحديث هو استصلاح محطة توليد الكهرباء في المصفاة ، التي يزيد

---

(١) غير أنه اتفق في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ على أن تجهز مصفاة عدن ٢ر١ مليون طن اضافية في السنة من الزيت الكويتي الخام . ويفاد بأن العقد لسنة واحدة ، وقابل للتجديد .

سنها ؛الآن عن ٣٠ عاما والاستثمارات مطلوبة على وجه خاص لاستبدال العديد من توابع التوربينات ، مثل المراجل وأجهزة التحويل الرئيسية ومضخات مياه التبريد .

وعلى وجه العموم ، يبدو أن الأخذ بمفاهيم حفظ الطاقة في مصفاة الزيت أمر جوهري . وقد تلزم مساعدة تقنية لكي يتم على وجه كامل بحث واستغلال امكانيات مشاريع صغيرة للاقتصاد في الطاقة لا تتطلب استثمارات جديدة رئيسية تتجاوز القدرة التمويلية للبلد .

وفضلا عن ذلك ، يتوقع أن يتعزز أداء المصفاة العام نتيجة لتزايد جهود تنويع الانتاج . وقد اكتمل كل من مصنع الاسفلت ووحدة التقطير الفراغي ، وتجري الآن دورات التشغيل التجريبي لهما . ولمصنع الاسفلت طاقة سنوية قدرها ٠٠٠ ١١٠ طن في السنة يعتزم أن يصدر منها ، رهنا بالطلب المحلي ، ما يصل الى ٩٠ في المائة ، والأسواق المستهدفة تشمل الصومال واثيوبيا والجمهورية العربية اليمنية وعمان .

خامسا - المسائل المشتركة بين القطاعات في مجال التنمية الصناعية

١ - الاطار المؤسسي

يلاحظ ، فيما يتصل بالاطار المؤسسي للتخطيط الصناعي ولتنفيذ السياسة ، أن هناك بعض التجزؤ في الاختصاصات . فلكون العمليات الصناعية الخاصة الصغيرة تقع تحت مسؤولية البلديات ، وبسبب الحاق عدد من المؤسسات الصناعية الكبيرة بوزارات مختلفة أخرى (مثل الثروة السمكية ، والزراعة ، والتشييد) ، لا يخضع ، فعلا ، لاشراف وزارة الصناعة والتجارة والتموين الا النصف تقريبا من اجمالي ناتج الصناعة التحويلية .

وينجم عن ذلك احتكاكات تحدث انعكاسات خطيرة على فعالية التخطيط الصناعي الذي يفتقر ، في حالات عديدة ، الى التماسك الاجمالي . ويمكن ، نظريا ، أن يسلك العمل العلاجي أحد طريقين بديلين : اما أن يجرى توسيع هام لمجال مسؤولية وزارة الصناعة حتى تشمل ميدان الصناعة التحويلية بكامله ، واما أن تنشأ آليات فعالة للتنسيق بين الوزارات المعنية . وبالنظر الى التضييق الواقع الآن على صلاحيات التخطيط والتنفيذ والرصد في وزارة الصناعة ،[1] يبدو أن الخيار الثاني ينطوي على أمل أكبر . ولذلك توصي البعثة بقوة بانشاء لجان للتنسيق بين الوزارات ، تنسق بين وزارة الصناعة وكل من الوزارات المعنية بنواح أخرى ، وتؤدي فيها وزارة الصناعة دور جهة الوصل ، على أن تعمل هذه اللجان على مستوى نواب الوزراء أو مساعدي نواب الوزراء ، وأن تضم كل منها ممثلا عن وزارة التخطيط ، وتكون وظيفتها الرئيسية هي التحقق ، في المراحل الأولى لتخطيط المشاريع الجديدة ، من أن متطلبات التجهيز الصناعي مستوفاة بتيسر ما يقابلها من المواد الأولية ، كمّا ونوعا .

وبالنظر الى الدور الحاسم الذي تؤديه وزارة الصناعة في التنمية الصناعية للبلد التي يدفعها القطاع العام ، الى حد بعيد ، توصي البعثة ، فوق ذلك ، باجراء استعراض شامل لقدرات الوزارة ومؤهلاتها التخطيطية الحالية . فهي تفتقر ، على ما يبدو، وبوجه خاص ، الى اقتصاديين يجمعون بين المعرفة النظرية والخبرة الاقتصادية العملية . وهي ، رغم قدرتها على معالجة المشاريع الفردية ، تفتقر ، بعض الشيء ، الى الدراية الفنية اللازمة لتصميم منظور متوسط الأجل الى طويل الأجل للتنمية الصناعية للبلد ، مع ما يتصل بذلك من القوى العاملة اللازمة ، والنتائج المالية ، والروابط بين القطاعات ، الخ . وبهذلك تكون الحاجة الى المساعدة التقنية مستمرة ، من حيث الدراية

---

(١) أنظر أيضا البنك الدولي ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، التقرير الاقتصادي الخاص ، استعراض منتصف المدة للخطة الخمسية الثانية ، ١٩٨١ - ١٩٨٥، التقرير رقم YDR-4726 ، ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤ .

الفنية بالتخطيط الصناعي بشموله ، ومن حيث تقنيات استبانة المشاريع واعدادها ورصدها وتقييمها .

٢ - أنماط الملكية

من المفهوم أن القطاع العام كان وسيظل العمود الفقري للتنمية الصناعية للبلد، وذلك على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ولنظام التخطيط المركزي . وفي الوقت ذاته ، يتزايد وعي الحكومة للمنافع التي يمكن جنيها من تعزيز مساهمة القطاعين الخاص والمختلط في التنمية الصناعية . وكما أشير اليه أعلاه (أنظر الفصل الثالث - ٢) ، أظهرت مصانع القطاع المختلط أنها ، في الانتاجية ، متقدمة تقدما هاما على كل فئات الملكية الأخرى ، وتلك واقعة لا شك في أنها تستحق تحليلا شاملا قبل عرض أي توضيح مرض .

لقد أخذت وزارة الصناعة على نفسها التزاما قويا بتحقيق المزيد من التقدم الصناعي دون استبعاد أي مصدر ممكن للاستثمار في مشاريع معقولة . وعلى ذلك ، فان المساعدة التقنية تلتمس الآن لوضع اطار ملائم لتوجيه موارد القطاع الخاص نحو الأغراض الانتاجية ، وهو أمر يعتبر مكمّلا مستحسنا للدور الريادي الذي يضطلع به القطاع العام في التصنيع .

ويبدو لازما ، كخطوة أولى باتجاه هذه الغاية ، الحصول على صورة أوضح لنوع ونطاق الأنشطة الصناعية التي يضطلع بها القطاع الخاص في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وكما سبق ذكره ، تحقق الوحدات الصغيرة الخاصة زهاء الربع من انتاج الصناعة التحويلية (وحصة تتجاوز ذلك في العمالة في هذه الصناعة) ، وليس هناك عن هذه الوحدات الا معلومات ضئيلة . فيبدو لذلك أن القيام بجرد عملي مفصّل لأنشطتها وأدائها هو مهمة تتصف بالأولوية .

ثانيا : تدعو الحاجة ، كما أشار مسؤولو وزارة الصناعة ، الى الاضطلاع باستعراض شامل لما في البلد الآن من قوانين وأنظمة اقتصادية ، غايته الاهتداء الى ما يلزم أو يستحسن من تنقيحات يمكن أن تؤدي الى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في التنمية .

ثالثا : ينبغي السعي الى تبيّن الفروع المستهدفة الأكثر بعثا على الأمل بنجاح مواصلة الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص و/أو القطاع المختلط في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وهذا أمر يتطلب بدوره تقييما عاما متعمقا للحسنات (والسيئات) المقارنة لمختلف الأنشطة الصناعية في البلد . وربما أمكن تطبيق منهجية "كلفة الموارد المحلية" لهذا الغرض ، انما دون أن يغيب عن البال أن أي تفسير متشدد لقيم هذه الكلفة سيضّر ، في ظروف البلد الانمائية المحددة ، بالأهداف التي يرمي اليها .

ولذلك يمكن ، دون شك ، عدم النظر الى القيم المذكورة باعتبارها المعيار الوحيد لقرارات الاستثمار .[1] غير أن هذه القيم يمكن أن تكون مقياسا للتظلم من وحدات الانتاج التي هي في أسوأ حال قياسا بغيرها ، وللتركيز على الوحدات التي ، الى جانب استحسانها من حيث العمالة وميزان المدفوعات ولغير ذلك من الأسباب ، ليس فيها ، قياسا بغيرها ، الا سيئات قليلة من حيث فعالية الانتاج .

وعملا على تشجيع الاستثمار في القطاع المختلط ، على نحو أساسي باجتذاب رساميل المهاجرين اليمنيين ، أصدر في عام ١٩٨١ قانون استثمار جديد (هو الآن قيد اعادة النظر) ينطبق على الشركات التي يبلغ أدنى رأسمالها ٥٠٠ دينار يمني . ينص هذا القانون على منح المستثمرين عددا من الحوافز والامتيازات الخاصة ، ومنها :

- الاعفاء من الضرائب والرسوم المفروضة على المعدات/المواد المستوردة غير المنتجة محليا ، وكذلك على قطع الغيار ، لفترة أقصاها سنتان بعد بدء الانتاج ؛
- الاعفاء من الضرائب والرسوم المفروضة على المواد الأولية ، أو تخفيضها ، لفترة أقصاها سنتان بعد بدء الانتاج ؛
- الاعفاء من ضريبة الدخل لفترة ٥ سنوات ؛
- حق ترحيل الخسائر الى السنة اللاحقة ؛
- اخراج الأرباح من البلد ، على ألا يزيد ذلك عن قيمة الصادرات ؛
- تحويل نسبة أقصاها ٧٥ في المائة من مداخيل الموظفين الأجانب (بعد الضريبة) الى الخارج ؛
- اخراج الرأسمال من البلد بعد خمس سنوات وبمعدل ٢٥ في المائة في السنة .

وبعد أن كان الأثر محدودا جدا في السنوات الأولى ، ازداد مؤخرا عدد المشاريع المشتركة (التي يملك القطاع العام أكثرية أسهمها) المنشأة في اطار قانون الاستثمار. ويبلغ مجموع المشاريع الآن ١٥ ، ومعظمها يتناول صنع سلع استهلاكية بسيطة مثل الأغذية المجهزة ، الملابس ، الخزف ، الأواني الزجاجية ، المفروشات، الدهون ، اطارات الألومنيوم، الخ . وتحضر الآن عدة مشاريع أخرى ضمنها مشروع مجمع كبير لصنع الصابون والمنظفات .

وواضح أن قانون الاستثمار ، رغم النجاح المحدود الذي حققه حتى الآن ، لم يكن على مستوى التوقعات ، والحكومة تتوق الى زيادة فعاليته . ولهذه الغاية تقترح البعثة اجراء تقييم للخبرة التي اكتسبها المستثمرون حتى الآن ، بغية تبين العيوب الرئيسية

---

(١) بالمعنى المباشر الكثير الاستعمال المتمثل بالتوصية باغلاق كل الصناعات التي تزيد فيها كلفة الموارد المحلية على الواحد ، أي الصناعات التي تنتج بتكاليف أعلى مما تبرره أسعار السوق العالمية .

لقانون الاستثمار الحالي ، ثم - مع الاستناد أيضا الى الخبرة ذات الصلة المحصلة في البلدان الأخرى - تقديم توصيات بالتنقيحات الملائمة التي يجب النظر فيها . وسيكون تقديم المساعدة التقنية لازما في هذا الصدد .

٣ - الانتشار الاقليمي للصناعات

أنشطة الصناعة التحويلية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هي ، كما أظهر أعلاه (أنظر الفصل ثالثا - ٣) ، غاية في التفاوت من الناحية الاقليمية ، فمنطقة العاصمة تقدم نحو ٩٠ في المائة من قيمة الانتاج الاجمالية .

وتنظر وزارة الصناعة الآن في انشاء مناطق صناعية تكون وسيلة لاجراء انتشار اقليمي أفضل للتنمية الصناعية وبينما يظهر بجلاء أن أي تخفيض في أوجه التباين الاقليمي الشديد في التنمية الاقتصادية للبلد هو هدف مستصوب ، يبدو أن مسألة تكوين المناطق الصناعية تتطلب ، في الحالة الخاصة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، تحليلا شاملا . ويبدو أنه لا بد من اجراء دراسة جدول معمقة قبل توجيه أي من الموارد المالية الضئيلة نحو اقامة الهياكل الأساسية اللازمة .

فيوصى بقوة بوضع مفهوم المناطق الصناعية ضمن اطار أوسع هو اطار تصميم استراتيجية اقليمية ملائمة للتنمية الصناعية للبلد كله . فمن هذا المنظور تكون المهام الرئيسية كما يلي :

- تحديد الصناعات التي يحتمل أن تكون قادرة على الاستمرار خارج منطقة العاصمة ، وخصوصا بالنظر الى ضخامة تكاليف النقل ؛
- استبانة مواقع ملائمة تقام فيها (وقد يصعب العثور عليها في غير منطقة حضرموت بسبب ما يلزم من مرافق للهياكل الأساسية ، والامداد بالطاقة ، وتيسر الأيدي العاملة ، الخ) .

والواقع أن وضع خطة رئيسية اقليمية من هذا النوع ، مهيأة لتبين الامكانات الموجودة ، على قلتها ، لازالة التركز الصناعي ، من شأنه أن يعود بنفع كبير على التنمية الصناعية التي سيضطلع بها مستقبلا في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وهذه الخطة ينبغي أن تتضمن أيضا ، بين عناصرها ، اجراء دراسة استقصائية للمناطق التي يمكن عقد الآمال عليها والتي فيها صناعات حرفية مثل صناعات الخزف والأواني الفضية والأنوال اليدوية ، الخ ، لا يوجد عنها حتى الآن الا القليل من المعلومات . ولن يكون بالامكان ، الا في مرحلة ثانية ، وبعد اكمال الخطة الاقليمية ، اتخاذ قرار بشأن صوابية واقتصادية المناطق الصناعية ، على ضوء ما يتبين تيسره من المدخلات واحتمالات الطلب وأنماط الانتاج القطاعية .

٤ - استخدام التحويلات المالية التي يبعث بها العمال

ينجم عن كون التحويلات التي يبعث بها العمال تبلغ نحو نصف الناتج المحلي الاجمالي للبلد و ١٦ مرة وما يصل اليه مستوى الصادرات من السلع الأساسية، أن اقتصاد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مرتهن ارتهانا عصيبا بالمداخيل التي يجنيها عمالها المهاجرون ويبعثون بها الى البلد . وبالرغم من أن هذه التحويلات بدأت مؤخرا بالهبوط السريع (بنسبة ٢٧ في المائة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٦) ويمكن أن يتوقع لها الاستمرار في الهبوط بسبب انخفاض سعر النفط ،(١) ستبقى هذه التحويلات ، في المستقبل المنظور ، عاملا حاسما رئيسيا في وضع البلد الاقتصادي . ولذلك يبدو من المثير للدهشة أن هذا المجال الحيوي لم يكن حتى الآن موضع نهج متأن ينصب على سياسة نشيطة . ولكن أنشئت منذ فترة قريبة جدا "ادارة لشؤون المهاجرين" تابعة لرئيس الوزراء مباشرة ، وهذا أمر يمكن الظن بأنه يعني تزايد الوعي الحكومي في هذا الميدان.

والحكومة هي ، على وجه الاجمال ، في مواجهة قرارين مختلفين ، أولهما وجوب البت فيما اذا كان استمرار المستوى الحالي لهجرة العمال الصافية ، بل ارتفاعه ، هو هدف مستصوب أم لا . والأمر ينطوي ، بلا شك ، على الموازنة بين تخفيف القيود المفروضة على العملات الأجنبية ، من جهة ، ونقص المهارات الآخذ في الظهور لدى قوى البلد العاملة من جهة أخرى . ولكون ٢٠ في المائة تقريبا من القوى العاملة المحلية يعملون الآن في الخارج ، يمكن أن يصبح ازدياد خروج الأيدي العاملة الماهرة الى الخارج عائقا خطيرا في وجه التقدم الصناعي في المستقبل . وقد يكون ذلك مبررا لاتباع سياسة ثنني (انتقائي) عن الاستمرار في الهجرة .

أما القرار الثاني - وهو منفصل تماما عن الاتجاه الكمي الدقيق في تحويلات الأموال - فهو أن الحاجة تدعو الى اتخاذ قرارات في ميدان السياسة الاقتصادية بشأن استخدام مداخيل التحويلات ، أي : كيف يمكن توجيهها أفضل توجيه الى الاستثمارات الانتاجية ذات المنافع الاجتماعية الكبيرة ؟ والأدلة المتيسرة توحي بأنها كانت حتى الآن تذهب ، أساسا ، اما الى الاستهلاك المباشر واما الى تشييد المباني السكنية ، وهو نمط تؤكده تجربة العديد من البلدان الأخرى "المرسلة للأيدي العاملة" . فهناك ، والحال هذه ، شطر كبير من التحويلات ليس له أثر مباشر في الاستثمار الانتاجي ، بل انه قد يحدث تأثيرا سلبيا بتحويل الموارد الشحيحة للأيدي العاملة الى أنشطة بناء خاصة . وتوخيا لزيادة الانتفاع بالتحويلات في الانتاج ، جرى حتى الآن وضع عدد من المخططات في ميدان السياسات ، وقد طبقت في بلدان مختلفة ، وهي تستند ، على نحو أساسي ، الى الحوافز الاقتصادية (وتنطوي في بعض الحالات على الالزام بنسب تحويلات معينة) . تتضمن هذه المخططات تدابير من نوع تحديد معدلات فائدة امتيازية للحسابات المصرفية ، أو اعفاء الآلات المستوردة لأغراض الاستثمار من الرسوم الجمركية . وامكان

---

(١) وراء هذا الهبوط عامل آخر ، يكمن في تقلص فارق الأجور (الناجم عن تدفقات الهجرة) بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، من جهة ، ومن جهة أخرى ، مثلا ، المملكة العربية السعودية التي تتجه وجهة تخفيض عدد المهاجرين .

تطبيق مخططات حوافز مماثلة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، والأثر المحتمل لهذه المخططات ، هما أمران يستحقان اهتماما خاصا . وفوق ذلك ، يمكن النظر في تعزيز اشتراك ممثلي المهاجرين اليمنيين في التخطيط الصناعي .

وثمة بعض الأدلة على أن هناك في أحيان كثيرة تعارضا بين مجالات الاستثمار التي يفضلها المهاجرون والمجالات التي تختار باعتبارها مجالات ذات أولوية في التخطيط الحكومي ، وليس كراهة عامة للاستثمار في المشاريع المنتجة .

ومن ناحية ثانية ، قد تكون الحكومة أفرطت ، في الماضي ، في الاهتمام بتجنب ظهور أي مزاحمة بين المؤسسات الصناعية المحلية . وقد يكون بالامكان التحجج بأنه ينبغي اعطاء المزيد من الحرية للمهاجرين اليمنيين المهتمين بالاستثمار في مشاريع متوسطة لانتاج بدائل الواردات . وكما عبر عن ذلك تقرير صدر مؤخرا عن البنك الدولي : "هذا النوع من العمليات ، ولعله مناسب جدا للملكية الخاصة ، هو الذي يفتقر اليه افتقارا واضحا في البنية الصناعية الحالية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، مع أنه يشكل أساس مراحل التصنيع الأولى في معظم البلدان التي تجتاز ، في عملية التصنيع ، مرحلة مماثلة . هذه العمليات تشمل سلسلة واسعة من القطاعات ، انما خصوصا الملابس والأحذية والمنتجات المعدنية البسيطة والمواد المنزلية ، ومن الأقوى فعالية بين هذه العمليات ، التي تنشأ في كثير من الأحيان بالتزاحم مع عمليات أخرى ، حتى في الاقتصادات الصغيرة ، تنمو ، لاحقا ، العمليات الكبيرة" .(١)

٥ - مرافق دعم الانتاج

تتصف معدلات استخدام الطاقة الانتاجية اجمالا ، ومعدلات هذا الاستخدام في مصانع القطاع العام خصوصا ، بشدة الانخفاض . وأسباب ذلك عديدة . فهناك حالات أنشئت فيها ، حقا ، طاقات فائضة وكان في اقامتها تغافل عن صغر حجم السوق المحلية ، تقابلها حالات عديدة تسبب فيها انعدام مرافق دعم الانتاج (الصيانة والتصليح ومراقبة الجودة والتعبئة) بقصور استخدام الطاقات الموجودة .

ويبدو أن أهمية الصيانة لم تقابل حتى الآن باهتمام كاف . وبالنظر الى ندرة موارد البلد المالية ، ينبغي اعطاء الأولوية العليا لجهود الحفاظ ، بالطريقة الملائمة على الرأسمال القومي الصناعي الموجود الآن ، حتى لو تطلب ذلك ، في الأجل القصير ، مخصصات مالية اضافية لتغطية النفقات المتكررة . ففي الأجل الطويل سيفضي الأمر بالمؤسسات الصناعية الى الافادة من ازدياد الفعالية واستطالة العمر الاقتصادي لمعداتها ، وكذلك من انخفاض احتياجات التصليح .

وبالنظر الى نقص الموظفين التقنيين الماهرين والى التركز الاقليمي الشديد للصناعة في عدن وحولها ، هناك حجج قوية لصالح اعتماد نهج مركزي ، لبعض مرافق

---

(١) انظر البنك الدولي ، المرجع السابق الذكر ، ص ٥٣ (بالانكليزية) .

الصيانة والتطليح على الأقل . والحاجة تدعو الى تقديم المساعدة التقنية على وضع وتنفيذ برنامج صيانة اجمالي يتضمن الاجراءات المحددة التالية :

- اعداد جرد بالحالة الحاضرة للمعدات الموجودة وما يتصل بها من احتياجات الصيانة ومرافق الصيانة الموجودة الآن ؛
- اعداد كتيبات عن الصيانة تقدم مبادئ توجيهية محددة لعمل الصيانة على مستوى المنشأة ؛
- انشاء مرافق مشتركة للورش والصيانة (ولعل الدور القيادي ينـاط بمصنع "ريفوميتال") ؛
- رفع درجة الوعي لأهمية الصيانة بين القوى العاملة الصناعية ، بواسطة برامج تدريب يضطلع بها على مستوى المنشآت .

يضاف الى ذلك أن المساعدة التقنية لازمة في ميدان مراقبة الجودة وتوحيد المقاييس . ولكن بالنظر الى أن انتاج الصناعة التحويلية يكاد لا يكون موجها إلا الى سوق محلية تتسم فيها تفضيلات المستهلكين ببساطة نسبية ، يبدو أن الأخذ بنظم معقدة لمراقبة الجودة ليس في غاية الالحاح . وليس معنى ذلك هو الايحاء باهمال المتطلبات الأساسية للنوعية ، انما بوضعها في منظور مستوى تنمية البلد والقيود المفروضة عليها . (١)

---

(١) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا لاحتياجات المساعدة التقنية في هذا المجال، يحال الى التقرير الذي سيصدر تقريبا والذي أعده أحد خبراء اليونيدو (في اطار المشروع SI/PDY/84/801) .

سادسا - الخلاصة والاستنتاجات

التنمية الصناعية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مقيدة على نحو خطير بعدد من العوامل ، أهمها ، ضيق قاعدة الموارد الطبيعية في البلد ، وصغر حجم سوقه المحلية ، والنقص الواسع الانتشار في الأيدي العاملة الماهرة ، وانخفاض مستوى الانتاجية ، وندرة موارد البلد المالية اجمالا . ولكن رغم وجود هذه القيود، أنشئت في البلد قاعدة انتاج صناعي هامة ، والقطاع الصناعي (الصناعة التحويلية ، التعدين ، الكهرباء ، الماء) يحقق الآن زهاء ١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو قد سجل في السنوات الأخيرة معدلات نمو حقيقية تتراوح بين ٨ و ٩ في المائة .

ثم ان الحكومة أعطت ، في الخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة ، أولوية عليا للقطاع الصناعي الذي تلقى ، وفقا لذلك ، أعلى المخصصات المالية بين كل القطاعات الاقتصادية . وفي الوقت ذاته اتصفت استراتيجية التنمية الصناعية التي وضعتها الحكومة بتقييم واقعي لمحدودية امكانات المضي في التنويع الصناعي ، كما استندت الى نهج أميل الى الانتقائية في مواجهة انشاء صناعات جديدة . وفي رأي البعثة أن هذا القبول الاجمالي بدور محدود - ولو أساسي - للتنمية الصناعية هو شرط مسبق هام لتقدم القطاع بثبات . معوضا عن أثقال كاهل التنمية الصناعية بآمال مغالى فيها وبأهداف بعيدة المنال ، يجب اعطاء القطاع الوقت اللازم لاحراز تقدم متعاظم في اطار أهداف موضوعة لخطط واقعية . وبناء على ذلك ، يتفق رأي البعثة تماما مع الفلسفة الأساسية للخطة الخمسية الثالثة التي تنيط رأس أولوياتها باستكمال الصناعات الموجودة الآن و/أو بتحسين فعاليتها ، بدلا من زيادة الاستثمارات الجديدة .

وعلى وجه الاجمال تشعر البعثة ، فوق ذلك ، بأن انشاء وتعزيز الصناعة ينبغي بالدرجة الأولى ، وكما في الماضي ، أن يستمرا في التركيز على المجالات التي تتصف '١' بالقدرة على الانتاج المحلي لبدائل المنتجات التي تستورد في الوقت الحاضر ؛ و '٢' باشتمال النشاط فيها على تجهيز المواد الأولية المتيسرة محليا ؛ و '٣' بأن تجهيز المدخلات المستوردة يولد فيها قيمة مضافة عالية نسبيا . لكن أي استثمار جديد في هذه المجالات ينبغي أن يسبق بدراسات متأنية لطلب السوق ، توخيا لعدم تكرار انشاء قدرات ذات أبعاد مبالغ بضخامتها ، كما كانت الحال أحيانا في الماضي .

ولا تزال صادرات البلد الصناعية حتى الآن غير ذات شأن ، وستبقى كذلك في السنوات المقبلة بسبب الارتفاع النسبي لتكاليف الانتاج وانخفاض نوعية المنتجات ، اللذين يؤديان الى افتقاد عام للقدرة على المزاحمة . لذلك لا يمكن ، في الأجل المتوسط ، أن يتوقع من أي استراتيجية توضع لترويج الصادرات المصنوعة أن تولد مكاسب هامة من العملات الأجنبية . وليس المقصود بذلك هو عدم الدعوة الى انتهاز فرص التصدير الانتقائي كلما برزت هذه الفرص ، بل ان من اللازم ، هنا أيضا ، اعتماد نظرة ونهج واقعيين . والمؤسسات المحلية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لن تصبح

قادرة على المزاحمة في أسواق التصدير في المستقبل القريب ، كما أن الشركات الأجنبية لا يحتمل لها أن تستخدم البلد لعمليات من نوع التجميع موجهة وجهة التصدير ، وذلك بسبب الارتفاع النسبي لتكاليف الأيدي العاملة ولنقص العمال المهرة وشبه المهرة .

وستظل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في المستقبل المنظور بلدا ذا اقتصاد قائم على تحويل الأموال من الخارج ويعتمد الى حد بعيد ، في آفاق تنميته ، على تحويلات الأموال التي يجريها العمال وعلى التحويلات الثنائية والمتعددة الأطراف للموارد على شكل منح وقروض ميسرة . يضاف الى ذلك أن تبين فرص اقامة التعاون الانمائي على أساس اقليمي ، ومن ذلك الاشتراك في التنقيب عن المعادن واتفاقات التجارة الخارجية والمشاريع الاستثمارية المشتركة ، ينبغي أن يتابع باعتباره مهمة ذات أولوية .

لكن مجمل القول هو أن الخيارات الانمائية المطروحة أمام البلد ستظل محدودة جدا . فبقاعدة موارده الطبيعية الشحيحة من جهة ، وبالارتفاع المفرط ، من جهة أخرى ، في حصة القطاعات غير السلعية في الناتج المحلي الاجمالي ، يكون القطاع الصناعي هو الذي يحتاج الى زيادة مساهماته في المستقبل . ولتحقيق ذلك ، يجب اكمال الجهود الوطنية بتقديم المساعدة التقنية الدولية بطريقة مركزة ومنسقة .

المرفق الأول

الجدول ألف - ١ - الشركات الصناعية الخاضعة لاشراف وزارة الصناعة والتجارة والتموين : قيمة الانتاج حسب الفروع (بآلاف الدنانير اليمنية)

الشركات الصناعية	قيمة الانتاج ١٩٨٠ (أ)	١٩٨٥ (ب)	١٩٨٥ (ج)	١٩٩٠ (د)
المستحضرات الكيميائية				
١ - مصنع الجندي للبلاستيك	٤٨٢	٥١٢	٥١٢	٨٨٥
٢ - مصنع الغاز	٨٢	١٩٨	٣١٢	٣٦٥
٣ - مصنع العطور وأدوات التجميل	١١٩	٦١٠	٦٢٠	٥٥٠
٤ - مصنع الطلاء والمستحلبات	١ ٢٨٩	٢ ٣٣٩	٢ ٥٣٧	٣ ٨٥٥
٥ - مصنع الكبريت	٥٣٦	٦٨١	٤٨٩	٤٥٩
٦ - مصنع الاسفنج (خط الاسفنج)	٩٩٢	١ ٠٦٧	١ ٠٦٧	١ ٥٧٩
٧ - مصنع البطاريات	٣٦٦	٣٨٥	٤١٨	٩٨٤
٨ - مصنع الشباشب المطاطية	٤٢٣	٩٢٣	١ ١٧١	٨٨٣
٩ - مصنع الشرق الأوسط للبلاستيك	٢٧	٣٢٦	٣٨٥	٣٢٠
١٠ - مجمع مواد التنظيف	-	-	-	٣ ٢٣٥
المجموع الفرعي	٤ ٤١٦	٧ ١٥٢	٧ ٤١٢	١٣ ١١٥
تشكيل المعادن				
١ - مصنع الثورة لقطع الغيار	٢٠٩	٩٠٩	٩٠٩	٢ ٠٣٢
٢ - مصنع الأدوات الزراعية والمعدنية	٣٧٣	١ ١٤٣	١ ١٨١	١ ٥٠٠
٣ - مصنع الألومنيوم	٦٣٨	٧١٠	٧٨٠	١ ٠٣٩
٤ - مصنع المسامير الوطني	١٤٣	١٨٠	٢٠٥	٣٢٠
٥ - معمل الألومنيوم للنوافذ والأبواب (المنصورة)	-	٤٧٠	٤٧٠	٢١٤
٦ - معمل الألومنيوم للنوافذ والأبواب (المكلا)	-	٢٢٧	٢٢٧	٤٧١
٧ - مصنع الاسفنج (خط الانتاج المنزلي)	-	١٥١	١٥١	٢٧٢
المجموع الفرعي	١ ٣٦٢	٣ ٧٩٠	٣ ٩٢٣	٥ ٨٤٨
مواد البناء				
١ - مصنع الجبس والطباشير	-	٣٧	٣٧	٤١
٢ - مصنع أصباغ اللحام	-	-	-	٢٢٦
٣ - المصنع اليمني للتركيبات الكهربائية	-	-	-	٤٧٨
المجموع الفرعي	-	٣٧	٣٧	٧٤٥
المنسوجات/الملابس				
١ - مصنع الغزل والنسيج	٨٠٩	١ ١٨٠	١ ٤٢٥	١ ٦١٥
٢ - مصنع الشهداء للملابس	١٢٢	١٩٢	٢١٨	٤٧٦
٣ - مصنع الملبوسات الوطني "فان زين"	١١٢	١٠٩	١٣٦	٢٤١
٤ - مصنع سبا للملابس	١٤٧	-	-	-
٥ - مصنع العيدروس للملابس	١٩٧	١٧٦	٢٠٨	٢٩٢

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف - ١ (تابع)

الشركات الصناعية	قيمة الانتاج ١٩٨٠ (أ)	١٩٨٥ (ب)	١٩٨٥ (ج)	١٩٨٦ (د)
٦ - مصنع الملبوسات الصوفية	١٠٧	٢٤	٢٣	٥٥
٧ - المصنع الوطني للسجاد	١١١	١٠٦	١٥٥	٢٤٣
٨ - مصنع الجوارب الوطني	-	-	-	١١٠
٩ - تعاونية المرأة للخياطة ، عدن	٣٨	٢٤	٣٢	٧٨
١٠ - تعاونية المرأة للخياطة ، أبين	٣١	٢٤	٢٤	٤٩
١١ - تعاونية الصناعات النسيجية ، شبوة	٥٨	٢٣٥	١٩٦	٢٢٠
١٢ - تعاونية المرأة للخياطة ، حضرموت	٧٣	٦٣	٦٣	٨٠
١٣ - تعاونية المرأة للخياطة ، لحج	-	٨	٨	٢٦
١٤ - معمل السمداني لتطريز الملابس	-	-	-	٤١
المجموع الفرعي	١ ٨٠٥	٢ ١٦٢	٢ ٤٨٨	٣ ٦٢٦
الجلـــود				
١ - مصنع الدباغة الوطني	٢٠٩	١١٥	١٢٣	٢٦٤
٢ - مصنع الأحذية الجلدية	٣٠٨	٣٩٧	٣٩٧	٨٢٥
٣ - مصنع الحقائب والأحزمة	٢٥٠	٣٧٤	٤٦٦	٥٩٣
٤ - تعاونية الصناعات الجلدية	١٩١	٣٠٧	٣٠٧	٦٨٤
المجموع الفرعي	٩٥٨	١ ١٩٢	١ ٢٩٣	٢ ٣٦٦
تجهيز الأغذية				
١ - المؤسسة العامة للمياه الغازية	٦٢٥	١ ٧٤٠	٢ ٨٤٦	٣ ٣١٧
٢ - المؤسسة العامة للألبان	٦٢٠	٦٢٤	٨٦٧	١ ٩١٤
٣ - مطحن الغلال	٢ ٧٢٨	٣ ٢٢٨	٣ ٢٢٨	٣ ٨٥١
٤ - المخابز (المكلا والمنصورة)	١١٥	٤٠٢	٤٠٢	٩٦٨
٥ - مصنع معجون الطماطم	٨٧٥	١ ٢٣٨	١ ٧٨٠	٣ ٣٠٦
٦ - المؤسسة الوطنية لصناعة السميرة	-	٢ ٧٢٢	٢ ٧٩٢	٣ ٣٨٠
٧ - مصنع الزيوت النباتية	٢٩٧	-	-	-
٨ - مصنع السجائر	٣ ٦٦٣	٤ ٢٩٧	٤ ٦٧٨	٤ ٦٦٧
٩ - مصنع الثلج	٢٤	٣٥	٥٥	٦٩
١٠ - مصنع بورك للآيسكريم	٢٦	٤٥	٤٥	٧٦
١١ - مصنع النيل للبهارات	٤٣	١٢٧	١٧٦	٢١٧
١٢ - مصنع المعطرية والمكرونة	٥٨	٢٤	٤٠	١٦٣
١٣ - مخبز الشحر	-	١١٣	١١٣	١٤٤
١٤ - مخبز المكلا	-	١٠٠	١٠٠	١٢٨
١٥ - مخبز سيئون	-	-	-	١١٦
١٦ - مصنع البسكوت والحلويات	-	-	-	٣ ٤١٣
المجموع الفرعي	١٠ ١٧٥	١٤ ٨٩٤	١٧ ٢٢٢	٢٥ ٧٢٩

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف - ١ (تابع)

الشركات الصناعية	قيمة الانتاج ١٩٨٠ (أ)	١٩٨٥ (ب)	١٩٨٥ (ج)	١٩٨٦ (د)
الورق والخشب				
١ - المؤسسة العامة للتجارة	٣٢٨	٤٥٢	٤٥٢	٧٣١
٢ - مصنع الجزيرة لأكياس الورق	١١١	١٦٨	١٧٧	٢٠١
٣ - المؤسسة العربية للطباعة وأكياس الورق	٨٨	١١٥	١١٨	١٧٠
٤ - معمل المرايا والاطارات	٧٣	٥٤	٦٦	١١٤
٥ - تعاونية نجّاري الساحل	-	١ ٠٧٤	١ ٠٧٤	١ ٢٢٥
٦ - تعاونية النجّارين ، مدينة سيئون	-	٤٧١	٤٧١	٥٦٨
المجموع الفرعي	٦٠٠	٢ ٣٣٥	٢ ٣٥٨	٣ ٠٠٩
الاستخراج				
١ - الملح	١١٦	٣٩٤	٦٨٠	١ ١١٩
المجموع	١٩ ٤٣٢	٣١ ٩٥٦	٣٥ ٤١٣	٥٥ ٥٥٧

المصدر : البيانات التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة والتموين .

(أ) بالأسعار الجارية .

(ب) بالأسعار الجارية في عام ١٩٨٠ .

(ج) بالأسعار الجارية .

(د) بأسعار ١٩٨٥ .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف - ٢ - الشركات الصناعية الخاضعة لاشراف وزارة الصناعة والتجارة والتموين : قيمة الانتاج حسب نوع الملكية (بآلاف الدنانير اليمنية)

الشركات الصناعية	قيمة الانتاج ١٩٨٠ (أ)	١٩٨٥ (ب)	١٩٨٥ (ج)	١٩٩٠ (د)
ألف - القطاع العام				
١ - مصنع الثورة لقطع الغيار	٢٠٩	٩٠٩	٩٠٩	٢ ٠٣٢
٢ - مصنع الأدوات الزراعية والمعدنية	٣٧٣	١ ١٤٣	١ ١٨١	١ ٥٠٠
٣ - مصنع الجندي للبلاستيك	٤٨٢	٥١٢	٥١٢	٨٨٥
٤ - مصنع الغاز	٨٣	١٩٨	٣١٣	٢٦٥
٥ - مصنع الغزل والنسيج	٨٠٩	١ ٨٠	١ ٤٢٥	١ ١١٤
٦ - مصنع الشهداء للملابس	١٢٢	١٩٢	٢١٨	٤٧٦
٧ - مصنع الدباغة الوطني	٢٠٩	١١٥	١٢٣	٢٦٤
٨ - مصنع الأحذية الجلدية	٣٠٨	٣٩٧	٣٩٧	٨٢٥
٩ - المؤسسة العامة للمياه الغازية	٦٢٥	١ ٧٤	٢ ٨٤٦	٣ ٣١٧
١٠ - المؤسسة العامة للألبان	٦٢١	٦٢٤	٨٦٧	١ ٩١٤
١١ - المؤسسة العامة للملح	١١٦	٣٩٤	٧٨٠	١ ١١٩
١٢ - مطحن الفلال	٣ ٧٢٨	٣ ٣٢٨	٣ ٣٢٨	٣ ٨٥١
١٣ - المخابز (المكلا والمنصورة)	١١٥	٤٠٢	٤٠٢	٩٦٨
١٤ - مصنع معجون الطماطم	٨٧٥	١ ٣٣٨	١ ٧٨٠	٣ ٣٠٦
١٥ - المؤسسة الوطنية لصناعة البيرة	--	٢ ٧٢٢	٢ ٧٩٢	٣ ٣٨٠
١٦ - مصنع الزيوت النباتية	٣٩٧	-	-	-
١٧ - مصنع الجبس والطباشير	-	٣٧	٣٧	٤١
١٨ - المؤسسة العامة للتجارة	٣٢٨	٤٥١	٤٥٢	٧٣١
١٩ - مصنع البسكوت والحلويات	-	-	-	٣ ٤١٣
المجموع الفرعي	٩ ٣٩٧	١٥ ٦٨٣	١٨ ٣٦٢	٢٩ ٥٠١
باء - القطاع المختلط				
١ - مصنع الألمنيوم	٦٣٨	٧١٠	٧٨٠	١ ٠٣٢
٢ - مصنع العطور وأدوات التجميل	١١٩	٦١٠	٦٢٠	٥٥٠
٣ - مصنع الطلاء والمستحلبات	١ ٣٨٩	٢ ٤٤٩	٢ ٥٣٩	٣ ٨٥٥
٤ - مصنع السجائر	٣ ٦٦٣	٤ ٢٩٧	٤ ٦٧٨	٤ ٦٦٧
٥ - مصنع الكبريت	٥٣٦	٦٨١	٤٨٩	٤٦٠
٦ - مصنع البطاريات	٣٦٦	٣٨٥	٤١٨	٩٨٤
٧ - مصنع الأسفنج	٩٩٢	١ ٢١٨	١ ٢١٨	١ ٨٥١
٨ - مصنع الشباشب المطاطية	٤٢٢	٩٢٢	١ ١٧١	٨٨٣
٩ - مخبز المكلا	-	١٠٠	١٠٠	١٢٨
١٠ - مخبز الشحر	-	١١٣	١١٣	١٤٤
١١ - مخبز سيئون	-	-	-	١١٦
١٢ - مجمع مواد التنظيف	-	-	-	٣ ٢٢٥
المجموع الفرعي	٨ ١٢٦	١١ ٤٨٥	١٢ ١٢٦	١٧ ٩٠٥

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف - ٢ (تابع)

الشركات الصناعية	قيمة الانتاج ١٩٨٠ (أ)	١٩٨٥ (ب)	١٩٨٥ (ج)	١٩٩٠ (د)
جيم - القطاع التعاوني				
١ - تعاونية الصناعات الجلدية	١٩١	٣٠٧	٣٠٧	٦٨٤
٢ - تعاونية المرأة للخياطة ، عدن	٣٨	٢٤	٣٢	٧٨
٣ - تعاونية المرأة للخياطة ، لحج	-	٨	٨	٢٦
٤ - تعاونية المرأة للخياطة ، أبين	٣١	٢٤	٢٤	٤٩
٥ - تعاونية المرأة للخياطة ، حضرموت	٧٣	٦٣	٦٣	٨٠
٦ - تعاونية الصناعات النسيجية ، شبوة	٥٨	٢٣٥	١٩٦	٢٢٠
٧ - تعاونية نجاري الساحل	-	١ ٠٧٤	١ ٠٧٤	١ ٢٢٥
٨ - تعاونية النجاري ، مديرية سيئون	-	٤٧١	٤٧١	٥٦٨
المجموع الفرعي	٣٩٢	٢ ٢٠٥	٢ ١٧٥	٣ ٠٣٠
دال - القطاع الخاص				
١ - مصنع الشرق الأوسط للبلاستيك	٢٧	٣٢٦	٢٨٥	٣٢٠
٢ - مصنع العيدروس للملابس	١٩٧	١٧٦	٢٠٨	٢٩٢
٣ - مصنع سبا للملابس	١٤٧	-	-	-
٤ - مصنع المفروشات الوطنية "فان زين"	١١٢	١٠٩	١٣٦	٢٤١
٥ - مصنع الحقائب والأحزمة	٢٥٠	٣٧٤	٤٦٦	٥٩٣
٦ - مصنع المسامير الوطني	١٤٣	١٨٠	٢٠٥	٣٢٠
٧ - مصنع الجزيرة لأكياس الورق	١١١	١٦٨	١٧٧	٢٠١
٨ - المؤسسة العربية للطباعة وأكياس الورق	٨٨	١١٥	١١٨	١٧٠
٩ - مصنع النيل للبهارات	٤٣	١٢٧	١٧٦	٢١٧
١٠ - معمل المرايا والاطارات	٧٣	٥٤	٦٦	١١٤
١١ - مصنع يورك للأيسكريم	٢٦	٤٥	٤٥	٧٦
١٢ - مصنع الثلج	٢٤	٣٥	٥٥	٦٩
١٣ - المصنع الوطني للسجاد	١١١	١٠٦	١٥٥	٢٤٣
١٤ - مصنع الملبوسات الصوفية	١٠٧	٢٤	٢٣	٥٥
١٥ - مصنع العطرية والمكرونة	٥٨	٢٤	٤٠	١٦٣
١٦ - المصنع الوطني للأقمشة الاصطناعية	-	٢٢	٢٣	٢٥
١٧ - معمل الألمنيوم للنوافذ والأبواب (المنصورة)	-	٤٧٠	٤٧٠ ٢٢٧	٢١٤
١٨ - معمل الألمنيوم للنوافذ والأبواب (المكلا)	-	٢٢٧	-	٤٧٢

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف - ٢ (تابع)

الشركات الصناعية	قيمة الانتاج ١٩٨٠ (أ)	١٩٨٥ (ب)	١٩٨٥ (ج)	١٩٩٠ (د)
دال - القطاع الخاص (تابع)				
١٩ - مصنع الجوارب الوطني	-	-	-	١١٠
٢٠ - مصنع امياغ اللحام	-	-	-	٢٢٦
٢١ - المصنع اليمني للتركيبات الكهربائية	-	-	-	٤٧٨
٢٢ - معمل الصمداني لتطريز الملابس	-	-	-	٤١
المجموع الفرعي	١ ٥١٧	٢ ٥٨٣	٢ ٨٧٥	٤ ٦٤٠
المجموع	١٩ ٤٣٢	٣١ ٩٥٦	٣٥ ٥٣٨	٥٥ ٠٧٦

المصدر : البيانات التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة والتموين .

(أ) بالأسعار الجارية .

(ب) بالأسعار الجارية في عام ١٩٨٠

(ج) بالأسعار الجارية .

(د) بأسعار ١٩٨٥ .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف- ٣ - الشركات الصناعية الخاضعة لاشراف وزارة الصناعة والتجارة والتموين : القيمة المضافة حسب الفروع

(بآلاف الدنانير اليمنية)

الشركات الصناعية	القيمة المضافة (بالاسعار الجارية) ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
القطاع الفرعي للمستخرات الكيميائية			
١ - مصنع الجندي للبلاستيك	٢٠٨	١٠١	٢٠١
٢ - مصنع الغاز	١٠٩	١٠٨	١٥٢
٣ - مصنع العطور وأدوات التجميل	٢٩	١٦٥	١٧٧
٤ - مصنع الطلاء والمستطبات	٢٤٣	١ ١٥٦	١ ٦٥٥
٥ - مصنع الكبريت	٢٨٦	١١٩	١١٨
٦ - مصنع الاسفنج (خط الاسفنج)	٢٧٩	٤٩٣	٦٩٣
٧ - مصنع البطاريات	١١١	١٣٣	٢١٢
٨ - مصنع الشباشب المطاطية	١٧٤	٧٢١	٣٦٦
٩ - مصنع الشرق الأوسط للبلاستيك	٧	٦١	٨٦
١٠- مجمع مواد التنظيف	-	-	٥٩٨
المجموع الفرعي	١ ٥٤٦	٣ ٠٥٧	٤ ٣٥٨
القطاع الفرعي لتشكيل المعادن			
١ - مصنع الثورة لقطع الغيار	١٣٨	٣٨٩	٩٦١
٢ - مصنع الأدوات الزراعية والمعدنية	٨٤	٣٦٧	٤٨١
٣ - مصنع الألمنيوم	٢٠٨	٣٢٦	٤٠١
٤ - مصنع المسامير الوطني	٢٣	٢٨	٤٧
٥ - مصنع الألمنيوم للنوافذ والأبواب (المنصورة)	-	١٠٨	٨٧
٦ - مصنع الألمنيوم للنوافذ والأبواب (المكلا)	-	٤٧	١٠٥
٧ - مصنع الاسفنج (خط الانتاج المنزلي)	-	٧٠	١١٩
المجموع الفرعي	٤٥٣	١ ٣٢٥	٢ ٢٠١
القطاع الفرعي لمواد البناء			
١ - مصنع الجبس والطباشير	-	١٦	٢٠
٢ - مصنع أصباغ اللحام	-	-	٥٥
٣ - المصنع اليمني للتركيبات الكهربائية	-	-	٦٩
المجموع الفرعي	-	١٦	١٤٤
القطاع الفرعي للمنسوجات			
١ - مصنع الغزل والنسيج	١٤٩	٦٠٨	٥١١
٢ - مصنع الشهداء للملابس	٦٩	٨٧	١٧٢
٣ - مصنع الملبوسات الوطني "فان زين"	١٨	٣٦	٥٢
٤ - مصنع سبا للملابس	٣٨	-	-
٥ - مصنع العيدروس للملابس	١٢٧	٦٨	٩٣
٦ - مصنع الملبوسات الصوفية	٣٧	١٠	٢٠
٧ - المصنع الوطني للسجاد	٢٣	٢٦	٣٦
٨ - مصنع الجوارب الوطني	-	-	٢٩

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف - ٢ (تابع)

الشركات الصناعية	القيمة المضافة (بالأسعار الجارية) ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
القطاع الفرعي للمنسوجات (تابع)			
٩ - تعاونية المرأة للخياطة ، عدن	١٧	١١	٣٧
١٠ - تعاونية المرأة للخياطة ، أبين	٢٠	١٨	٣٣
١١ - تعاونية الصناعات النسيجية ، شبوة	٣٣	٣٤	٤٠
١٢ - تعاونية المرأة للخياطة ، حضرموت	-	-	٨
١٣ - تعاونية المرأة للخياطة ، لحج	٣٩	٧٠	١٤٨
١٤ - معمل السمداني لتطريز الملابس	-	-	٨
المجموع الفرعي	٥٧٠	٩٦٨	١ ١٧٧
القطاع الفرعي للجلود			
١ - مصنع الدباغة الوطني	٩٠	٥٢	٨٧
٢ - مصنع الأحذية الجلدية	٩٣	١٢٦	٢٠٢
٣ - مصنع الحقائب والأحزمة	٨٢	١٠٣	١٦١
٤ - تعاونية الصناعات الجلدية	٨١	١٣٠	٢٣٥
المجموع الفرعي	٣٤٦	٤١١	٦٨٥
القطاع الفرعي لتجهيز الأغذية			
١ - المؤسسة العامة للمياه الغازية	٣٧٦	١ ٥٧٦	١ ٨٨١
٢ - المؤسسة العامة للألبان	٨٩	١٢٧	٢٧٨
٣ - مطحن الغلال	١١٦	٢٠٠	٢٧٠
٤ - المخابز (المكلا والمنصورة)	١٠	- ٣٠	٢٠٧
٥ - مصنع معجون الطماطم	٢٦٠	٦٩٠	١ ٢٥٧
٦ - المؤسسة الوطنية لصناعة البيرة	-	١ ٣٧٩	١ ٩٥٤
٧ - مصنع الزيوت النباتية	١٢٢	-	-
٨ - مصنع السجائر	١ ٢٧٩	١ ٩٥٩	٨٣٩
٩ - مصنع الثلج	٨	١٤	١٥
١٠ - مصنع بورك للآيسكريم	-	٦	١٢
١١ - مصنع النيل للمهارات	٦	٢١	٣٤
١٢ - مصنع المعطرية والمكرونة	١٠	١٧	٤١
١٣ - مخبز الشحر	-	٤٢	٥٧
١٤ - مخبز المكلا	-	٤٠	٥٥
١٥ - مخبز سيئون	-	-	٤٩
١٦ - مصنع البسكوت والحلويات	-	-	٥٩٠
المجموع الفرعي	٢ ٢٧٦	٦ ٠٤١	٧ ٥٣٩
القطاع الفرعي لصناعة الورق والخشب			
١ - المؤسسة العامة للنجارة	١٨٧	٢٦٩	٤٠٦
٢ - مصنع الجزيرة لأكياس الورق	٩	٤٥	٤٨
٣ - المؤسسة العربية للطباعة وأكياس الورق	١٨	١٩	٢٧

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف- ٣ (تابع)

الشركات الصناعية	القيمة المضافة (بالأسعار الجارية) ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
القطاع الفرعي لصناعة الورق والخشب (تابع)			
٤ - معمل المرايا والاطارات	١٨	١٤	٢٨
٥ - تعاونية نجاري الساحل	-	٤٨١	٥٨٠
٦ - تعاونية النجارين ، مديرية سيئون	-	٢٢٠	٢٥٨
المجموع الفرعي	٢٣٢	١ ٠٤٨	١ ٢٤٧
القطاع الفرعي لصناعة الاستخراج			
١ - الملح	٥٩	١٨٧	٢٣٥
المجموع	٥ ٤٨٢	١٣ ٠٩٣	١٧ ٦٨٦

المصدر : البيانات التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة والتموين .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف - ٤ - الشركات الصناعية الخاضعة لاشراف وزارة الصناعة والتجارة والتموين : القيمة المضافة حسب نوع الملكية

(بآلاف الدنانير اليمنية)

الشركات الصناعية	القيمة المضافة (بالأسعار الجارية) ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
ألف - القطاع العام			
١ - مصنع الثورة لقطع الغيار	١٣٨	٣٨٩	٩٦١
٢ - مصنع الأدوات الزراعية والمعدنية	٨٤	٣٦٧	٤٨١
٣ - مصنع الجندي للبلاستيك	٢٠٨	١٠١	٢٠١
٤ - مصنع الغاز	١٠٩	١٠٨	١٥٢
٥ - مصنع الغزل والنسيج	١٤٩	٦٠٨	٥١١
٦ - مصنع الشهداء للملابس	٦٢	٨٧	١٧٢
٧ - مصنع الدباغة الوطني	٩٠	٥٢	٨٧
٨ - مصنع الأحذية الجلدية	٩٣	١٢٦	٢٠٢
٩ - المؤسسة العامة للمياه الغازية	٣٧٦	١ ٥٧٦	١ ٨٨١
١٠ - المؤسسة العامة للألبان	٨٩	١٢٧	٢٧٨
١١ - المؤسسة العامة للملح	٥٩	١٨٧	٢٣٥
١٢ - مطحن الغلال	١١٦	٢٠٠	٢٧٠
١٣ - المخابز (المكلا والمنصورة)	١٠	-٣٠	٢٠٧
١٤ - مصنع معجون الطماطم	٢٦٠	٦٩٠	١ ٢٥٧
١٥ - المؤسسة الوطنية لصناعة السميرة	-	١ ٣٧٩	١ ٩٥٤
١٦ - مصنع الزيوت النباتية	١٢٢	-	-
١٧ - مصنع الجبس والطباشير	-	١٦	٢٠
١٨ - المؤسسة العامة للنجارة	١٨٧	٢٦٩	٤٠٦
١٩ - مصنع البسكوت والحلويات	-	-	٥٩٠
المجموع الفرعي	٢ ١٥٩	٦ ٢٥٢	٩ ٨٦٥
باء - القطاع المختلط			
١ - مصنع الألمنيوم	٢٠٨	٣٢٦	٤٠١
٢ - مصنع العطور وأدوات التجميل	٢٩	١٦٥	١٧٧
٣ - مصنع الطلاء والمستطبات	٢٤٣	١ ١٥٦	١ ٦٥٥
٤ - مصنع السجائر	١ ٢٧٩	١ ٩٥٩	٨٣٩
٥ - مصنع الكبريت	٢٨٦	١١٩	١١٨
٦ - مصنع البطاريات	١١١	١١٣	٣١٢
٧ - مصنع الاسفنج	٣٧٩	٥٦٣	٨١٢
٨ - مصنع الشاشب المطاطية	١٧٤	٧٢١	٣٦٦
٩ - مخبز المكلا	-	٤٠	٥٥
١٠ - مخبز الشحر	-	٤٢	٥٧
١١ - مخبز سيئون	-	-	٤٩
١٢ - مجمّع مواد التنظيف	-	-	٥٩٨
المجموع الفرعي	٢ ٧٠٩	٥ ٢٠٤	٥ ٤٣٩

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف- ٤ (تابع)

الشركات الصناعية	القيمة المضافة (بالأسعار الجارية) ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
جيم - القطاع التعاوني			
١ - تعاونية الصناعات الجلدية	٨١	١٣٠	٢٣٥
٢ - تعاونية المرأة للخياطة ، عدن	١٧	١١	٣٧
٣ - تعاونية المرأة للخياطة ، لحج	-	-	٨
٤ - تعاونية المرأة للخياطة ، أبين	٢٠	١٨	٢٣
٥ - تعاونية المرأة للخياطة ، حضرموت	٣٣	٣٤	٤٠
٦ - تعاونية الصناعات النسيجية ، شبوة	٣٩	٧٠	١٤٨
٧ - تعاونية نجاري الساحل	-	٤٨١	٥٨٠
٨ - تعاونية النجارين ، مديرية سيئون	-	٢٢٠	٢٥٨
المجموع الفرعي	١٩٠	٩٦٤	١ ٣٢٩
دال - القطاع الخاص			
١ - مصنع الشرق الأوسط للبلاستيك	٧	٦١	٨١
٢ - مصنع العيدروس للملابس	١٢٧	٦٨	٩٣
٣ - مصنع سبا للملابس	٣٨	-	-
٤ - مصنع الملبوسات الوطني "فان زين"	١٨	٣٦	٥٢
٥ - مصنع الحقائب والأحزمة	٨٢	١٠٣	١٦١
٦ - مصنع المسامير الوطني	٢٣	٢٨	٤٧
٧ - مصنع الجزيرة لأكياس الورق	٩	٤٥	٤٨
٨ - المؤسسة العربية للطباعة وأكياس الورق	١٨	١٩	٢٧
٩ - مصنع النيل للبهارات	٦	٢١	٣٤
١٠ - معمل المرايا والاطارات	١٨	١٤	٢٨
١١ - مصنع بورك للآيسكريم	-	٦	١٢
١٢ - مصنع الثلج	٨	١٤	١٥
١٣ - المصنع الوطني للسجاد	٢٣	٢٦	٣٦
١٤ - مصنع الملبوسات الصوفية	٢٧	١٠	٢٠
١٥ - مصنع العطرية والمكرونة	١٠	١٧	٤١
١٦ - المصنع الوطني للأقمشة الاصطناعية	-	٧	٨
١٧ - معمل الألمنيوم للنوافذ والأبواب (المنصورة)	-	١٠٨	٨٧
١٨ - معمل الألمنيوم للنوافذ والأبواب (المكلا)	-	٤٧	١٠٥
١٩ - مصنع الجوارب الوطني	-	-	٢٩
٢٠ - مصنع أصباغ اللحام	-	-	٥٥
٢١ - المصنع اليمني للتركيبات الكهربائية	-	-	٦٩
٢٢ - معمل الهمداني لتطريز الملابس	-	-	٨
المجموع الفرعي	٤٢٤	٦٣٠	١ ٠٦١
المجموع	٢ ٧٠٩	٥ ٢٠٤	٥ ٤٣٩

المصدر : البيانات التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة والتموين .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف - ٥ - الشركات الصناعية الخاضعة لاشراف وزارة الصناعة والتجارة والتموين : عدد الموظفين حسب نوع الملكية

الشركات الصناعية	١٩٨٠	الوظائف ١٩٨٥	١٩٩٠
ألف - القطاع العام			
١ - مصنع الثورة لقطع الغيار	٩٦	٢٢٠	٣٩١
٢ - مصنع الأدوات الزراعية والمعدنية	٩٠	١٢٠	١٤٤
٣ - مصنع الجندي للبلاستيك	٥٦	١٠١	١٤٨
٤ - مصنع الغاز	٣٧	٤٢	٤٩
٥ - مصنع الغزل والنسيج	١١٨ ١	٨٢٥	٧٠٣
٦ - مصنع الشهداء للملابس	١٢٨	١١١	١٢٤
٧ - مصنع الدباغة الوطني	٦٢	٨٠	
٨ - مصنع الأحذية الجلدية	١١٢	١٢٧	١٤٥
٩ - المؤسسة العامة للمياه الغازية	٢٥٠	٢٦٠	٢٧٣
١٠ - المؤسسة العامة للألبان	١٤٢	١٣٥	١٨٨
١١ - المؤسسة العامة للملح	٢٤١	١٧٩	١٧٥
١٢ - مطحن الغلال	١٣٠	١٣٤	١٥١
١٣ - المخابز (المكلا والمنصورة)	٦١	١٥٦	١٥٢
١٤ - مصنع معجون الطماطم	١٥٣	١١٥	١٥٠
١٥ - المؤسسة الوطنية لصناعة البيرة	-	١٦٠	١٧٥
١٦ - مصنع الزيوت النباتية	١٣٠	-	-
١٧ - مصنع الجبس والطباشير	-	٢٥	٢٨
١٨ - المؤسسة العامة للتجارة	٣٠٠	٢٧٧	٣٠٤
١٩ - مصنع البسكوت والحلويات	-	-	١٦٠
المجموع الفرعي	٣ ١٠٦	٣ ١٦٧	٣ ٥٦٠
باء - القطاع المختلط			
١ - مصنع الألومنيوم	١٨٣	١٥٦	١٦٠
٢ - مصنع العطور وأدوات التجميل	٣٧	٤٨	٦١
٣ - مصنع الطلاء والمستحلبات	٦٧	١١٢	١٤٢
٤ - مصنع السجائر	٣٥٠	٤٣٠	٤٤٠
٥ - مصنع الكبريت	١٢٥	١٣٤	١٤٠
٦ - مصنع البطاريات	٢٢	٣٧	٤٩
٧ - مصنع الاسفنج	٦٠	٩٥	١٠٩
٨ - مصنع الشاشب المطاطية	٨٣	١٠٨	١٢٠
٩ - مخبز المكلا	-	٣٠	٣٥
١٠ - مخبز القعر	-	٣٠	٣٥
١١ - مخبز سيئون	-	-	٣٤
١٢ - مجمع مواد التنظيف	-	-	١٤٦
المجموع الفرعي	٩٢٧	١ ١٨٠	١ ٤٧١

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف - ٥ (تابع)

الشركات الصناعية	الوظائف ١٩٨٠	الوظائف ١٩٨٥	١٩٩٠
جيم - القطاع التعاوني			
١ - تعاونية الصناعات الجلدية	١٠٨	١٠٨	١٢٦
٢ - تعاونية المرأة للخياطة ، عدن	٣٥	٣٥	٣٨
٣ - تعاونية المرأة للخياطة ، لحج	-	٣٩	٣٨
٤ - تعاونية المرأة للخياطة ، أبين	٧٢	٢٢	٢٢
٥ - تعاونية المرأة للخياطة ، حضرموت	٥٣	٤١	٤١
٦ - تعاونية الصناعات النسيجية ، شبوه	٩٥	١١٥	١٥٢
٧ - تعاونية نجاري الساحل	-	٣٥٥	٤٠٠
٨ - تعاونية النجارين ، مديرية سيئون	-	١٥٢	١٦٦
المجموع الفرعي	٣٦٣	٨٤٨	٩٧٣
دال - القطاع الخاص			
١ - مصنع الشرق الأوسط للبلاستيك	٢٨	٤٥	٤٩
٢ - مصنع العيدروس للملابس	٩٦	٦٠	٦٠
٣ - مصنع سبا للملابس	٣٨	-	-
٤ - مصنع الملبوسات الوطني ، "فان زين"	٢٩	٢١	٢٥
٥ - مصنع الحقائب والأحزمة	٤٨	٥٦	٦٨
٦ - مصنع المسامير الوطني	١٢	١٢	١٢
٧ - مصنع الجزيرة لأكياس الورق	٥	١٣	١٢
٨ - المؤسسة العربية للطباعة وأكياس الورق	٦	٧	٨
٩ - مصنع النيل للبهارات	٧	١١	١١
١٠ - معمل المرايا والاطارات	٨	١٠	١٢
١١ - مصنع بورك للآيس كريم	٥	٥	٨
١٢ - مصنع الثلج	٧	١٠	١٠
١٣ - المصنع الوطني للسجاد	٢٤	١٢	١٢
١٤ - مصنع الملبوسات الصوفية	١٦	٧	٩
١٥ - مصنع العطرية والمكرونة	١٠	١٠	١٥
١٦ - المصنع الوطني للأقمشة الاصطناعية	-	٤	٤
١٧ - معمل الألومنيوم للنوافذ والأبواب(المنصورة)	-	٦٧	٤٥
١٨ - معمل الألومنيوم للنوافذ والأبواب (المكلا)	-	٢٣	٤٠
١٩ - مصنع الجوارب الوطني	-	-	٩
٢٠ - مصنع أصباغ اللحام	-	-	٢٤
٢١ - المصنع اليمني للتركيبات الكهربائية	-	-	٣٣
٢٢ - معمل السمداني لتطريز الملابس	-	-	٥
المجموع الفرعي	٣٣٩	٣٦١	٤٧١
المجمـــوع	٤ ٧٣٥	٥ ٥٥٦	٦ ٤٧٥

المصدر: البيانات التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة والتموين .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف - ٦ - التوزع الجغرافي للصادرات والسلع المعادة التصدير[أ]
١٩٨٠ - ١٩٨٥ (بملايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
البلدان العربية	٨ر٣	٨ر٩	٩ر٧	١٢ر٧	٩ر٧	١٠ر٨
- المملكة العربية السعودية	(١ر٢)	(٣ر٨)	(٣ر٩)	(٦ر٠)	(٣ر٦)	(٢ر١)
- الامارات العربية المتحدة	(٢ر٠)	(١ر٠)	(٢ر٠)	(١ر٠)	(٢ر٠)	(٤ر٠)
- جيبوتي	(ه‌ر٠)	(٢ر٠)	(٤ر٠)	(ه‌ر٠)	(١ر٠)	(٦ر٠)
- الجمهورية العربية اليمنية	(٥ر٠)	(٤ر٦)	(٥ر٠)	(٩ر٥)	(٤ر٥)	(٧ر٦)
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٤ر٠	١ر٠	٢ر٠	١ر٠	٤ر٠	٨ر٢
- الصين	(٣ر٩)	(١ر٠)	(-)	(١ر٠)	(٢ر٠)	(-)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادي السوقي	٢٢ر٤	١ر٦	٤ر٨	٦ر٦	١ر٣	١٤ر٨
- الولايات المتحدة	(-)	(-)	(٢ر٠)	(٢ر٠)	(-)	(-)
- جمهورية المانيا الاتحادية	(ه‌ر٠)	(١ر٠)	(١ر٧)	(٣ر٨)	(١ر٠)	(١ر٠)
- ايطاليا	(٣ر٩)	(٦ر٠)	(٢ر٠)	(٦ر٠)	(١ر٢)	(١ر٢)
- اليابان	(١٧ر٣)	(٤ر٩)	(٢ر٣)	(٨ر١)	(١ر٣)	(١٢ر٠)
آسيا	٤ر٤	٣ر٨	٣ر٧	٧ر٧	١١ر٠	٣ر٤
- الهند	(٣ر٠)	(٢ر٠)	(١ر٠)	(ه‌ر٠)	(١ر٠)	(-)
- سنغافورة	(٢ر٣)	(٣ر٣)	(٧ر١)	(٧ر٢)	(١٠ر٦)	(٣ر٣)
افريقيا	١ر٠	٠ر٨	٠ر٦	١ر٠	٢ر١	١ر٢
- اثيوبيا	(٠ر٨)	(-)	(-)	(-)	(٠ر٣)	(٠ر٣)
- كينيا	(٢ر٠)	(ه‌ر٠)	(٦ر٠)	(١ر٠)	(١ر٨)	(٠ر٣)
تزويد السفن بالوقود	٥ر١	١ر٣	١ر٢	١ر٢	١ر٢	٥ر٠
المجموع	٤٢ر١	٢١ر٨	٢٣ر٨	٢٩ر٣	٢٧ر٥	٣٣ر٦

المصدر : المنظمة الاحصائية المركزية .

(أ) باستثناء السلع المعاد تصديرها من مصفاة عدن .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ألف - ٧ - التوزع الجغرافي للواردات ، ١٩٨٠ - ١٩٨٥

(بملايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
البلدان العربية	٢ر١٨٣	٩ر١٨٧	٢ر١٦٣	٤ر١٤١	٢ر٨٩	٩ر٧٧
- الجمهورية العربية اليمنية	(٠ر١٨)	(٧ر٢٠)	(١ر٢٠)	(٠ر٢١)	(١ر١٩)	(٨ر١٠)
- الكويت	(١ر١٥)	(٣ر١)	(٣ر١)	(٤ر٢)	(٣ر١٠)	(٠ر١٥)
- الامارات العربية المتحدة	(٨ر٠)	(١ر٥٨)	(٢ر٧٥)	(٥ر٣)	(٢ر٨)	(٤ر٤)
- ليبيا	(١ر١٢٤)	(ص٨٥)	(٢ر٣٩)	(٢ر١٣)	(-)	(-)
- الجزائر	(-)	(-)	(-)	(٩ر٦١)	(٩ر٧)	(٦ر٢٤)
- المملكة العربية السعودية	(٧ر١٠)	(ص١٣)	(٢ر١٣)	(٩ر٢٥)	(٨ر٢٥)	(٧ر١٠)
- العمومال	(٧ر١)	(٧ر٢)	(٣ر٣)	(٧ر٢)	(٠ر٣)	(٣ر٠)
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٩ر١٠١	٤ر١٠٧	٩ر١٣٠	١ر١٩١	ص٢٠٢	٢ر١٦٢
- الصين	(٠ر٢٢)	(٠ر٣٠)	(٦ر٤٠)	(١ر٣٨)	(٤ر٤٧)	(١ر٣٣)
- تشيكوسلوفاكيا	(٤ر٣)	(٣ر١)	(٤ر٤)	(٨ر١)	(٠ر٤)	(٧ر٣)
- الجمهورية الديمقراطية الألمانية	(٧ر٠)	(٤ر٥)	(٣ر٦)	(٩ر١)	(٠ر١٣)	(ص٩)
- اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	(٤ر٥٢)	(٩ر٥٦)	(٧ر٥٨)	(١ر١٢١)	(٨ر١١٠)	(٤ر٩٩)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	ص٣١٨	ص٣٤٢	٣ر٣٧٢	٧ر٣١٢	٧ر٤٠٥	٨ر٣١٦
- الولايات المتحدة	(٨ر٢)	(٦ر١)	(٣ر١)	(ص١)	(٩ر٤١)	(٣ر١)
- المملكة المتحدة	(٢ر٥٤)	(٣ر٥٩)	(ص٦٨)	(٣ر٦٠)	(٧ر٦٩)	(٤ر٤٩)
- الدانمرك	(ص١٤)	(ص١٢)	(٩ر١٩)	(ص١٩)	(١ر١٦)	(٨ر٢١)
- فرنسا	(٩ر٣٨)	(٣ر٢٤)	(٠ر٣١)	(٨ر١٢)	(٨ر٣٧)	(٧ر٣٣)
- جمهورية ألمانيا الاتحادية	(ص١٣)	(٦ر١٥)	(٢ر١٧)	(٧ر١٣)	(٣ر٢٥)	(٧ر٢٢)
- ايطاليا	(٤ر١٩)	(٠ر١٦)	(٦ر٤١)	(٣ر٢٤)	(١ر٢٤)	(٤ر٢١)
- هولندا	(٧ر٢٧)	(٩ر٥٥)	(٧ر٤٣)	(٢ر٣١)	(١ر٣٣)	(١ر٣٨)
- اليابان	(٣ر٧٢)	(٩ر١٠٣)	(ص٨٥)	(ص٨٣)	(٤ر٧٤)	(٤ر٤٥)
- استراليا	(١ر٥١)	(٤ر٣٧)	(٣ر٣٧)	(٣ر٤٦)	(٨ر٥٨)	(٣ر٦١)
أمريكا اللاتينية	٢ر٠	٦ر٠	٩ر٠	٦ر٠	٦ر١	٣ر١٧
آسيا	٤ر٧٠	٤ر٥٤	٢ر٧٧	١ر٩٧	٧ر١٠٠	٧ر١٠٠
- سري لانكا	(٨ر٥)	(ص٣)	(٤ر٤)	(٨ر٧)	(٨ر١٤)	(٦ر٩)
- هونغ كونغ	(ص١٢)	(ص١٠)	(٧ر٦)	(٩ر٢)	(٣ر٥)	(٣ر١)
- الهند	(٧ر١٧)	(٢ر١٠)	(ص١٣)	(٣ر١٥)	(٩ر١٥)	(٠ر١٥)
- باكستان	(٣ر٠)	(٧ر٠)	(١ر٠)	(٢ر٠)	(١ر٠)	(١ر٠)
- تايلند	(٨ر٧)	(٩ر١٣)	(١ر١٠)	(٨ر٥)	(٢ر٦)	(٩ر١٦)
- سنغافورة	(٦ر٩)	(١ر٩)	(١ر١٧)	(٩ر٢١)	(١ر٢٨)	(٩ر٢٨)
افريقيا	٨ر٩	٦ر١٠	ص١٢	٢ر١٣	٥ر٢١	٢ر٢٣
- اثيوبيا	(٩ر٥)	(٩ر٣)	(٩ر٦)	(٧ر٣)	(٥ر٠)	(٢ر١٦)
- كينيا	(٣ر٣)	(٦ر٣)	(٦ر٥)	(٨ر١)	(٣ر١٢)	(٤ر٥)
المجموع	٠ر٦٨٤	٢ر٧٠٣	٠ر٧٥٧	٢ر٧٥٦	٢ر٨٢١	٢ر٦٩٨

المصدر : المنظمة الاحصائية المركزية .

المرفق الثاني

قائمة الأشخاص الذين تم الاجتماع بهم*

وزارة الصناعة والتجارة والتموين

السيد عثمان ، الوزير

السيد باصبرين ، نائب الوزير لشؤون الصناعة

السيد شاكر ، مساعد نائب الوزير لشؤون الاستثمار

السيد عبود ، مدير ادارة الانتاج

السيد رابو ، رئيس ادارة الاحصاء

السيد ابراهيم ، مهندس في ادارة الاستثمار

السيد زيبان ، مدير التخطيط والاحصاء

السيد الجابر ، رئيس ادارة الأبحاث

السيد دهوه ، ادارة الأبحاث

وزارة التخطيط

السيد حامد ، نائب الوزير لشؤون التخطيط القطاعي

السيد حبيشي ، مساعد نائب الوزير للشؤون الاقتصادية والتقنية

السيد عياش ، مدير التخطيط الصناعي

السيد علم ، مساعد نائب الوزير

وزارة المعادن والطاقة والجيولوجيا

السيد ترموم ، نائب الوزير

السيد باعبد ، ادارة الجيولوجيا والتنقيب

السيد الغافري ، المدير العام لمصفاة النفط في عدن

السيد حسن

السيد اليمني

---

* ملحوظة من الترجمة العربية : ان الأسماء معرّبة حسب تخمين المترجم ، نظرا لتعذر الرجوع الى الأصل .

المرفق الثاني (تابع)

وزارة الزراعة

السيد سعيد ، مدير التخطيط والاحصاء بالنيابة

السيد خنبري ، رئيس فرع التكنولوجيا الغذائية

وزارة الثروة السمكية

السيد الباري فخري ، مساعد نائب الوزير لشؤون التخطيط

وزارة الاعمار

السيد البصري ، مساعد نائب الوزير

السيد جعفر ، مساعد نائب الوزير

المنظمة الاحصائية المركزية ...

السيد بن حمان ، نائب الرئيس

السيد باسعود ، مساعد نائب الرئيس ، المحاسبة الوطنية

مصرف اليمن

السيد باسودان ، نائب الحاكم

السيد بن حمان ، مدير الأبحاث

برنامج الأمم المتحدة الانمائي/اليونيدو

السيد وانوب ، الممثل المقيم

السيد بن عماره ، نائب الممثل المقيم

السيد محمد ، موظف فني مبتدئ في اليونيدو

السيد اقبال ، من كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية في اليونيدو

السيد رين ، كبير المستشارين التقنيين في اليونيدو

السيد مارتينوف ، خبير في اليونيدو

- - - - -